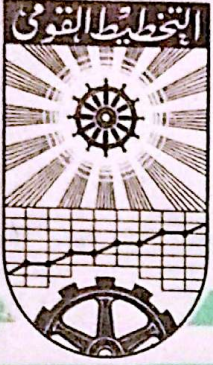


# جمهورية مصر العربية



## مَعْمَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيّ

مذكرة خارجية رقم ( ١٣٠٣ )

السياسات النقدية والمصرفية ومشكلة التضخم  
في الاقتصاد المصري خلال السبعينات

دكتور / أحمد عبد العزيز الشرقاوى

سبتمبر ١٩٨١

المتاهرة  
طريق ملاح سالم مدينة نصر



بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

قدمت هذه الدراسة في مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر الذي نظّمته جامعة المنصورة ( كلية التجارة ) بالتعاون مع نقابة التجار في الفترة من ١٥ - ١٨ مارس ١٩٨١ بالقاهرة ،  
٢١ - ٢٢ مارس ١٩٨١ بالمنصورة  
وغنى عن البيان ان الافكار والاراء التي وردت في تلك الدراسة تعبر عن وجهة نظر الكاتب  
الشخصية وليس المعهد الذي ينتمى الى أسرته العلمية بالضرورة .

## قائمة المحتويات

| رقم الصفحة |                                                                               |
|------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| ١          | ١ - ملخص                                                                      |
| ١٢         | ٢ - مقدمة                                                                     |
| ١٧         | ٣ - هل التضخم ظاهره نقدي به بحث ؟                                             |
| ٢٥         | ٤ - بعض أدوات اطار تحديد وتوصيف وتحليل الجوانب النقدية للتضخم                 |
| ٣٠         | ٥ - أهم الجوانب النقدية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري خلال السبعينيات      |
|            | ٦ - تقييم السياسات النقدية والمصرفية التي طبقت خلال السبعينيات لمواجهة التضخم |
| ٣٦         | في الاقتصاد المصري                                                            |
| ٥١         | ٧ - الملحق الاحصائي                                                           |
| ٦٥         | ٨ - هوامش الدراسة                                                             |

## قائمة جداول الملحق الإحصائي

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>الموضوع</u>                                                                                        | <u>رقم الجدول</u> |
|-------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|
| ٥٢ -              | معدل تغير أسعار السلع الاستهلاكية في مجموعة الدول النامية الغير منتجة للبترول.                        | (١)               |
| ٥٣ -              | الرقم القياسي لنفقات المعيشة خلال الفترة ( ١٩٥٠ - ١٩٦٨ / ٦٢ ) في الاقتصاد المصري.                     | (٢)               |
| ٥٤ -              | تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات.                               | (٣)               |
| ٥٥ -              | تطور هيكل السيولة المحلية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات.                                          | (٤)               |
| ٥٦ -              | تطور هيكل صافي الائتمان المحلي للجهاز المصرفي في الاقتصاد المصري خلال السبعينات.                      | (٥)               |
| ٥٧ -              | تطور هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية لبنوك القطاع العام التجارية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات. | (٦)               |
| ٥٩ -              | تطور هيكل الودائع بينوك القطاع العام التجارية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات.                      | (٧)               |
| ٦٠ -              | حجم فائض المعروض النقدي أو الفجوة التضخمية النقدية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات.                 | (٨)               |
| ٦١ -              | معاملات الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري خلال السبعينات.                                           | (٩)               |



## تابع قائمة جداول الملحق الاحصائي

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>الموضوع</u>                                                                         | <u>رقم الجدول</u> |
|-------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|
| ٦٢                | تطور هيكل أسعار الفائدة الدائنة<br>في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                   | (١٠)              |
| ٦٣                | تطور تحويلات المصريين العاملين في الخارج<br>خلال السبعينات                             | (١١)              |
| ٦٤                | تطور الصادرات والواردات المنظورة بالاسعار<br>الجارية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات | (١٢)              |
| ٦٥                | تطور الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                                 | (١٣)              |
| ٦٦                | تطور الميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                               | (١٤)              |
| ٦٧                | تطور الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                                 | (١٥)              |
| ٦٨                | تطور الميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                               | (١٦)              |
| ٦٩                | تطور الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                                 | (١٧)              |
| ٧٠                | تطور الميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                               | (١٨)              |
| ٧١                | تطور الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                                 | (١٩)              |
| ٧٢                | تطور الميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري خلال السبعينات                               | (٢٠)              |

14th July 1923

۱- ملخص :

[illegible]

توبه التائبين اذ هم ينجون و ينجون من النار لا يفتقدون ما هم يفتقدون  
لنفسهم لانهم ينجون من النار و ينجون من النار و ينجون من النار



## ١/١ - طرح المشكلة البحثية :

١/١ - يحتل موضوع التضخم فى الوقت الحاضر مكان الصدارة من اهتمام المحافل الأكاديمية والرسمية والشعبية على الصعيدين المحلى والدولى . فالتضخم هو وباء هذا العصر الذى استشرى فى جميع أركان المعموره من غربها الى شرقها ومن شمالها الى جنوبها . فهو ظاهرة عالمية Universal Phenomenon حقا .

٢/١ - ولعل السبب الرئيسى الذى يكمن وراء ذلك الاهتمام بمظاهره ومستوياته المختلفه ، انما يتمثل ( كما هو معروف ) فى ما للتضخم من آثار سيئه وخطيرة ( ولا أكون مبالغا اذا قلت مد مره ) تهدد عمليات النمو والتنمية ( من خلال تأثيرها السلبى على معدلات وطبيعة النمو الاقتصادى ) ومستويات الاستقرار السياسى والاجتماعى ( من خلال تأثيرها الضار على هيكل توزيع الثروة والدخل القومى ) لآية دولة .

٣/١ - ومصرنا العزيزة كجزء من هذا العالم ودولة من دول العالم الثالث ، وبظروفها المتميزه ( وخاصة تلك المتصلة بالحروب الكثيرة التى خاضتها فى فترة زمنية وجيزه ) لم تغفل من هذا الوباء الذى بدأ فى الزحف والاستشراء بدرجات متفاوتة ومعدلات متباينة ابتداء من منتصف الستينات وحتى الآن ، وذلك كاتجاه عام . وفى اطار هذا الاتجاه العام لحركة تطور القوى والضغط التضخمى فى مصر ، فانه من الملاحظ أن أحجام ومعدلات تلك القوى والضغط التضخمى فى مصر أخذت اتجاه تصاعديا مستمرا وسريعا خلال عقد السبعينات من هذا القرن . تلك حقيقة لا يختلف فيها اثنان من المتخصصين ، وتؤكدها دراسات عديدة سواء لباحثين أو لأجهزة حكومية أو هيئات دولية ، ويلمسها المواطن المصرى العادى فى حياته المعيشية .

٤/١ - وكنتيجة لذلك فلقد كان من الطبيعى والضرورى أن تشغل هذه الظاهرة أو المشكلة مكانا بارزا من اهتمام الدوائر السياسية والتنفيذية والأكاديمية فى مصر ، اذ راكمها

DATE: 10/10/2014

المعنى: (الكلية) هي الكلية التي تدرس فيها العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والعلوم الصحية والعلوم الهندسية والعلوم الزراعية والعلوم البيئية والعلوم البحرية والعلوم الفضائية والعلوم المتعددة التخصصات.

... (faint text) ...

١٠٠

[illegible]

## ٢/١ - بناء المشكلة البحثية :

١/٢ - فى الواقع فان البناء المنهجى لدراسة المشكلة البحثية هذه ، أى السياسات النقدية والمصرفية ومشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات ، على النحو المعروض فى الورقة المقدمة انما :

- أ - يركز على عدد من المنطلقات النظرية .
- ب - ويقوم على عدد من الفروض Hypotheses الأساسية .
- ج - ويسعى الى تحقيق هدف معين ، هو اثبات فروض الدراسة من خلال تحليل مجموعة البيانات المتاحة والمنشورة بواسطة مصادر رسمية للفترة محل الدراسة ( ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ ) .

٢/٣ - أما فيما يتعلق بالمنطلقات النظرية لاسلوب المعالجة المنهجية للمشكلة البحثية ، انما تقوم - من حيث المبدأ - على رفض الادعاء النظرى القائل بأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة فى واقع دول العالم الثالث ، ترجع نشأتها واستشرائها الى السياسات النقدية والمالية الخاطئة التى تطبقها معظم حكومات تلك الدول . أو بعبارة أخرى رفض هذا الاتجاه النقدى الخالص ( أو كما يطلق على انصاره من أمثال ميلتون فريدمان وشويماكنون النقديون Monetarists فى معالجة مشكلة أو ظاهرة التضخم ) . فهذا الاتجاه وان كان سليما فى واقع الدول الرأسمالية المتقدمة ، فانه لا يمكن التسليم والأخذ به فى واقع دول العالم الثالث ، الذى يخالف كليه ( شكلا وموضوعا ) الواقع الأول .

ومن ثم فان المنطلق النظرى لمعالجة المشكلة المنهجية لموضوع الدراسة يقوم على النظر الى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعى - اقتصادى Socio - Economic Content ، أو مشكلة هيكلية Structural ، ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التخلف وتحديات التنمية



(بمفهومها المعاصر) التى تواجهها دول العالم الثالث، والتى من بينها بالتأكيد مصر .  
وبالتالى فهى (أى ظاهرة أو مشكلة التضخم) تعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية  
لِلنشاط الاقتصادى - أعاده سواء الموضوعية (الموارد الاقتصادية المتاحة) أو التنظيمية  
(الوحدات الاقتصادية) - ودوائره سواء العينية (أى عمليات انتاج وتوزيع السلع  
والخدمات) أو النقدية (أى عمليات اصدار وتعبئة وتخصيص واستخدام الموارد النقدية)  
- ومجموعة من الاختلالات الوظيفية ، التى تنتج من سوء الادارة الاقتصادية (شاملة  
الادارة النقدية والمالية) على المستوى القومى فى اقتصاديات دول العالم الثالث .

وفى اطار هذا المنطلق النظرى الاساسى فان الورقة تعرض لمنهج تحليلى شامل  
لمعالجة التضخم فى واقع دول العالم الثالث بصفة عامه ، وفى واقع الاقتصاد المصرى  
بصفة خاصة ، يمكن استخدامه لدراسة تلك الظاهرة أو المشكلة دراسة كاملة ومتكاملة .

وهنا يجدر التنويه أن هذا المنطلق النظرى ، وبالتالى هذا المنهج التحليلى ،  
لمعالجة التضخم معالجة منهجية فى واقع دول العالم الثالث بصفة عامة وفى واقع الاقتصاد  
المصرى بصفة خاصة ، لا يهمل الجوانب النقدية والمالية للتضخم ، ولا يقلل من أهميتها  
خاصة فى المدى القصير ، بدليل أنها ضمن عناصر المحتوى الاقتصادى لتلك الظاهرة ،  
كما يعرضه المنهج التحليلى المقترح ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فانه لا يمكن  
نظريا وتطبيقيا اهمال تلك الجوانب النقدية والمالية لظاهرة التضخم ، ذلك لأنها تعبر  
فى جوهرها عن ظاهرتين أساسيتين ومرتبطينتين ومتداخلتين هما : ظاهرة فائض الطلب  
المحلى وظاهرة التوسع النقدى المفرط .

٣/٣ - ارتكازا على ذلك ، فان الورقة المقدمة (تمشيا مع حدود الدراسة التى  
تتمثل فى التركيز على الجوانب النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات)  
عالجت ظاهرة التوسع النقدى المفرط فقط ، باعتبارها تشكل أحد الأسباب الهامة التى تقف

وراء ظهور القوى والضغط التضخمية فى اقتصاد قومى معين • ومن ثم فلقد قدمت بعض الأدوات التى يمكن عن طريقها تحديد وتوصيف وقياس ظاهرة التوسع النقدى المفرط ، وبالتالى العوامل النقدية للتضخم • وعرضت لطريقتين أساسيتين هما :

— طريقة الفجوة التضخمية النقدية •

— طريقة معاملات الاستقرار النقدى •

٤ / ٢ انطلاقا من ماتقدم وبواسطته ، فان الدراسة انتقلت بعد ذلك الى الجزء التطبيقى منها معتمدا على الفروض الآتية :

أولا : أن الاقتصاد المصرى عانى من التضخم بمعدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة ، لم تشاهدها البلاد من قبل •

ثانيا : أن هناك توسع نقدى مفرط قد حدث فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات ،

ثالثا : أن هذا التوسع النقدى المفرط كان ولا شك ضمن الأسباب الهامة التى أدت الى أن تأخذ القوى والضغط التضخمية أحجاما ومعدلات مرتفعة •

رابعا : أن هذا التوسع النقدى المفرط كان انعكاس حقيقى ونتاج طبيعى للاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى •

خامسا : أن بعض السياسات النقدية والمصرفية التى طبقت خلال السبعينات ساهمت بصورة مباشرة أحيانا وغير مباشرة أحيانا أخرى فى توليد القوى والضغط التضخمية ذات الأحجام والمعدلات المرتفعة •

سادسا : أن قصور بعض السياسات النقدية والمصرفية إنما يرجع :



أ - بصره كلية الى مجموعة الاختلالات الوظيفية ، أى نتيجة لسوء الادارة -  
الاقتصادية على المستوى القومى ، وخاصة تلك المتعلقة بعدم التكامل والترابط والتنسيق  
بين أدوات السياسة الاقتصادية النومية على ضوء سلم واضح لأولويات الاهداف القومية  
الاستراتيجية .

ب - الى أنها كانت بصره دأمة متغير تابع للسياسة المالية ، وخاصة سياسة  
الانفاق العام الحكومى .

ج - الى عدم تمتع البنك المركزى المصرى ( باعتباره يمثل قمة الجهاز المصرفى )  
باستقلال حقيقى فى مباشرة وظائفه ومسئوليته ، كجهاز مركزى ، مسئو ، عن وضع السياسات  
النقدية والمصرفية الملائمة للاقتصاد المصرى .

٥/٣ - واعتمادا على تلك الفروض الأساسية ، فان الدراسة رسمت أهدافها على

النحو التالى :

أولاً : تحديد وتوصيف وتحليل ظاهرة التوسع النقدى ، المفروض التى حدثت فى  
الاقتصاد المصرى خلال السبعينات ، وبالتالى الجوانب النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد  
المصرى خلال السبعينات .

ثانياً : تقييم لسياسات النقدية والمصرفية التى دبتت خلال فترة الدراسة ، وهو :

- الاصدار النقدى .

- نسبة الاحتياطى النقدى .

- نسبة السيولة .

- السوق المفتوحة .

- أسعار الفائدة .

- أسعار الصرف .

وذلك لتحديد مساهمة تلك السياسات من عدمه ، من حيث النوع والدرجة ، فى توليد القوى  
والضغوط التضخمية التى شهد ها الاقتصاد المصرى بأحجام ومعدلات مرتفعة خلال السبعينات .



### ٣/١ - نتائج الدراسة :

باستخدام مجموعة البيانات المتاحة أمكن - بواسطة عمليات التجميع والتبويب والقياس والتحليل - الوصول الى النتائج التالية ، التي تثبت في مجملها الفروض الأساسية للدراسة وتحقق بالتالى أهدافها ، وهى :

أولاً : فيما يتعلق بتحديد وتوصيف وتحليل ظاهرة التوسع النقدي المفرط (أو - العوامل النقدية للتضخم) التي شهدتها الاقتصاد المصرى خلال السبعينات ، فان ذلك لعله يتجسد من الحقائق الرقمية الآتية :

أ - أن حجم فجوة الموارد المحلية قد تضاعف بأكثر من ١٢ مره خلال فترة الدراسة (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٦) .

ب - أن حجم الفجوة التضخمية النقدية قد تضاعف بما يقرب من ٢٠ مره خلال نفس الفترة .

ج - أن حجم السيولة المحلية قد تضاعف بأكثر من ست مرات ، فى حين أن اجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ لم يتضاعف الا بأقل من مرتين خلال تلك الفترة . وبالتالي فان نسبة السيولة المحلية لاجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة كانت مرتفعة للغاية ، حيث تناهز ٧٠ ٪ .

د - أن معدلات النمو السنوى لكل من اجمالى المعروض النقدي وصافى الائتمان المحلى كانت تمثل حوالى ضعف معدل النمو السنوى لاجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة خلال النصف الثانى من السبعينات . الامر الذى عكس نفسه فى قياسات معاملات الاستقرار النقدي لتلك الفترة ، والتي تشير الى أن الاقتصاد المصرى قد شهد حالة من عدم الاستقرار النقدي خلال تلك الفترة ، حيث أن تلك المعاملات تزيد بكثير عن الواحد الصحيح الموجب .

هـ - أن هيكل الائتمان المحلى اتصف باختلال جوهري ، مؤداه أن صافى المذلولات من القطاعات الحكومية كانت تمثل أكثر من ٧٠% من صافى الائتمان المحلى . بينما الـ ٣٠% المتبقية كانت موزعة على القطاع العام والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية والبنوك المتخصصة . ويرجع ذلك إلى تصاعد اعتماد الحكومة خلال السبعينات على الجهاز المصرفى لتمويل عجز الموازنة الذى ارتفع من ٥٨٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى ٢٤٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ .

و - أن هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية التى منحتها بنوك القطاع العام التجارية قد اتصف أيضا باختلال جوهري ، مؤداه أن معظم التسهيلات اتجهت إلى القطاعات الخدمية ( سواء العامة أو الحكومية ) و قطاعات التداول أو التجارة على حساب القطاعات السلعية . حيث بلغت بالنسبة للقطاعات الأولى ( الخدمية والتداول ) فى المتوسط خلال فترة الدراسة أكثر من ثلاثة أرباع اجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، وللقطاعات الثانية ( أى السلعية وخاصة الصناعة ) أقل من الربع .

ذ - أن هيكل الدائع بالعملة المحلية لبنوك القطاع العام التجارية كانت الودائع الجارية تمثل النسبة الأكبر من ٥٠% ( فى المتوسط خلال فترة الدراسة ) من اجمالى تلك الودائع .

ثانياً : أما فيما يتعلق بتقييم السياسات النقدية والمصرفية التى دأبت على خـلال

السبعينات لمواجهة التضخم فى مصر ، فإنه استخلاصاً لنتائج محددته فى هذا المقام ، فإننا يمكن أن نميز فى إطار تلك السياسات بين مجموعات ثلاث هى :

أ - سياسات نقدية ساهمت بصورة مباشرة وبدرجة كبيرة فى توليد القوى والضغط التضخمى التى شهدتها الاقتصاد المصرى بأحجام ومعدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة . وتمثل ( بالتحديد ) فى سياسات :



- الإصدار النقدي .
- الرفع التدريجي لسعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصري ، أو التخفيض التدريجي في قيمة الجنيه المصري .
- ب- سياسات نقدية لم يستخدمها البنك المركزي المصري خلال السبعينات ليدير دوره المعروف بـ "بنك البنوك" ، أى للتأثير على التوسع الائتماني من حيث الكم والكيف ، بالرغم من فاعليتها ( على أقل تقدير بحداريب غير مباشر ) في مواجهة التضخم ، مثل :
  - نسبة السيولة ، التي تبلغ ٣٠ % ( ولم تتغير منذ فرضها في الخمسينات ) .
  - السوق المفتوحة .
  - تحديد حدود قصوى أو سقف للقروض لقطاعات معينة وبشروط معينة من حيث سعر الفائدة والقيمة التسليفية ٠٠٠٠٠ .
  - تحديد الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار الأموال فيها .
  - تحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعبر عنها لتقلبات شديدة في قيمتها .
- ج- سياسات نقدية استخدمها البنك المركزي المصري مؤخراً ( في السنة الأخيرة لفترة الدراسة ) كوسائل لمكافحة التضخم مثل :
  - نسبة الاحتياطي القانوني ، حيث تم رفعها في عام ١٩٧٩ لتصل إلى ٢٥ % بعد أن ظلت ١٧ % لفترة تقارب السبعة عشر عاماً .
  - الرفع التدريجي لأسعار الفائدة ابتداءً من عام ١٩٧٦ .

#### ١/٤ - كلمة أخيرة :

خلاصة القول وفى التحليل النهائى ، فانه ينبغى التأكيد على أنه لما كان التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعى - اقتصادى ومشكلة هيكلية ، تعبر فى مضمونها الحقيقى عن الاختلالات الهيكلية والوظيفية لاقتصاد قومى معين ، وكوباء استشرى فى جسد الاقتصاد المصرى ، فان مكافحته تستدعى اجراء مجموعة من العمليات الجراحية تتناول الاختلالات بجميع أنواعها ، وليس سياسة المسكنات التى تتناول الاعراض وتترك الأسباب الحقيقية . الامر الذى يطرح على الفور قضية التنمية (بمفهومها المعاصر) القائم على النمو الاقتصادى الذاتى والسريع من خلال تصحيح كل من الهيكل أو البنى - ان الاقتصادى بصفة عامة وهيكل توزيع الثروة والدخل القومى بصفة خاصة ) من أوسع أبوابها كطريق لا بد من السير فيه ، والتخطيط كأسلوب أو منهج ينبغى أن يستهدف أحداث التكامل والترابط والتنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة وأدوات السياسات النقدية والمالية بصفة خاصة ، على ضوء سلم واضح لأولويات الأهداف الاستراتيجية ، والتى من بينها بالتأكيد :

- الحد من ارتفاع الاسعار الكبير والسريع .
- تخفيف المعاناة عن أصحاب الدخل الثابت والمحدود ( وهم يمثلون الغالبية العظمى من الشعب المصرى ) ، وذلك بتصحيح العلاقة بين الاسعار والأجور .
- تقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة بين الفئات التى تحصل على عائد العمل والفئات التى تحصل على عوائد حقوق التملك .
- مساهمة الفئات التى تحصل على عوائد حقوق التملك بصورة أكبر فى تحمل الأعباء العامة .





ليس من المبالغة في شيء إذا ما قلنا أن موضوع التضخم Inflation يحتل في الوقت الحاضر مكان الصدارة من اهتمام الدوائر الأكاديمية والتنفيذية والشعبية على الصعيدين المحلي والدولي ، ذلك لأن التضخم بات في السبعينات ظاهرة عالمية Universal Phenomenon تشترك فيها الدول المتقدمة - سواء كانت دول رأسمالية أو دول اشتراكية - والدول النامية على حد سواء . (١)

ومن هنا فإنه ليس بغريب أن يسمى البعض العصر الذي يعيشه عالمنا المعاصر " عصر التضخم " (٢) إلا أن ظاهرة عالمية التضخم في السبعينات لا تعني أن طبيعتها الذاتية ( أي أعراضها وأسبابها وآثارها ) واحدة ، لا تختلف باختلاف نوع النظام والهيكل والواقع الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم المختلفة . (٣)

ويرجع ذلك الاهتمام على هذا المستوى بتلك الظاهرة أو المشكلة إلى ما للتضخم من آثار سيئة وخطيرة تهدد عمليات النمو والتنمية ومستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي . وتتمثل أهم تلك الآثار - باختصار - في الآتي :

أ - إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية . فالتضخم ، وما ينجم عنه من تخفيض القسوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار ، يؤدي إلى أن تفقد النقود إحدى وظائفها المشتقة باعتبارها مخزن أو مستودع للقيمة . ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للاستهلاك ، وينقص بالتالي ميلهم للإدخار . الأمر الذي يؤثر على معدلات الاستثمار وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي .

ب - سوء تخصيص الموارد الاقتصادية . فالتضخم يؤدي في الغالب إلى اتجاه رؤوس الأموال إلى مجالات النشاط الاقتصادي - سواء في سوق عوامل الإنتاج أو في سوق الأصول المالية أو في سوق السلع والخدمات - التي تحقق أقصى ربح ممكن نتيجة لارتفاع الأسعار ، وبصرف النظر عن مدى مساهمتها في توليد قيمة مضافة أو في توظيف قوى عاملة جديدة ، وبالتالي في رفع معدلات التنمية الاقتصادية الحقيقية .



ج - اضعاف المقدرة التصديرية • فالتضخم وما ينجم عنه من ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤول الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وبالتالي انكماش أسواق التصدير لدولة معينة ، نظرا لعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية تحت ظروف ارتفاع مستويات الاسعار المحلية بها مقارنة بمستوى الاسعار العالمية • وكنتيجة لذلك فان حصيلته ما تملكه تلك الدولة من العملات الأجنبية سوف تقل ، الأمر الذي يضعف بالتالى قدرتها الاستيرادية • ومن ثم فان التضخم يعرض موازين مدفوعات تلك الدول لاختلالات جوهريه ، تؤثر بالقطع على مستوى وطبيعة النمو الاقتصادي بها •

د - خلق مناخ ملائم وتربيه خصبه للمضاربات بأنواعها المختلفة فى جميع الأسواق • الأمر الذى يزيد من مشكلة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية ، ويعمق من مشكلة الاختلال الهيكلى بصفة عامة •

هـ - تعميق الاختلال فى التوازن الاجتماعى بين الفئات والطبقات المختلفة • فالتضخم يؤول الى تخفيض الدخل الحقيقى لأصحاب الدخل الثابت المتولد فى غالب الأحوال مقابل عمل ، على حين تزيد عوائد عوامل الانتاج الأخرى وخاصة الأرباح وأحيانا الإيجارات • ومن ثم فانه من هذه الزاوية يؤول الى زيادة حدة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل القومى ، وتخفيض المستويات المعيشية للغالبية ، وخاصة أصحاب الدخل الثابت والمحدود • الأمر الذى يؤثر بالقطع بصورة سلبية على درجة الاستقرار السياسى والاجتماعى لبلد معين •

قياسا على ما تقدم ، فانه من المشاهد أن الاقتصاد المصرى - فى واقع الأمر - عانى من ظاهرة التضخم الذى بدأت فى الزحف والاستشراء بدرجات متفاوتة ومعقدلات متباينه ابتداء من منتصف الستينات وحتى الآن ، وذلك ناتجا عن عوامل عدة ، وفى إطار هذا الاتجاه العام الذى يجمع عليه الكثير من رجال الاقتصاد والأجهزة الحكومية فى مصر والهيئات

الدولية ، فانه من الملاحظ أن احجام ومعدلات القوى والضغط التضخمية فى الاقتصاد المصرى أخذت اتجاهها تصاعديا مستمرا وكبيرا وسريعا خلال السبعينات ، الى الدرجة التى ينطبق فيها القول بأن هذا العقد كان عقد التضخم بالنسبة لمصر أيضا .

وكنتيجة لذلك فلقد كان من الطبيعى أن تشغل هذه الظاهرة أو المشكلة مكانا بارزا من اهتمام المحافل الأكاديمية والتنفيذية ، اذ رآكا منها بخطوره تلك المشكلة سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . ولقد اتخذ هذا الاهتمام صوراً عديدة منها قيام عدد كبير من الأجهزة الحكومية المعنية ومؤسسات البحث العلمى والباحثين والخبراء باعداد ونشر دراسات مختلفة فى الفترة الأخيرة . هذا بالإضافة الى قيام الحكومة بمحاولات مختلفة لمواجهة تلك المشكلة ، وما زال هناك محاولات أخرى فى هذا الميدان تحت شعار الحد من الارتفاع فى الاسعار ، والذي ينال مكان الصدارة فى برامج الحكومة المقدمة الى مجلس الشعب وفى تصريحات القيادة السياسية والمسؤولين فى مصر ، خاصة تلك التى صدرت خلال عام ١٩٨٠ .

وفى إطار هذا الاهتمام العلمى والعملى بالتضخم كظاهرة أو مشكلة واجهت ( ولا تزال ) تواجه الاقتصاد المصرى ، فان الدراسة الحالية سوف تركز على الجوانب النقدية والمصرفية للتضخم نظريا وتطبيقيا ، وذلك عن طريق تقديم اجابات محددة لمجموعة من الأسئلة المتكاملة من ناحية الموضوع والمنهج . وتتمثل تلك الأسئلة - بصفة رئيسية - فى أربع ، هى :

الأول : هل التضخم ظاهرة نقدية بحت ؟

الثانى : ما هى أهم المؤشرات والمقاييس التى يمكن عن طريقها تقديم توصيفات وقياسات وتحليلات نقدية للتضخم كظاهرة أو مشكلة ؟ .



**الثالث :** ما هي أهم الملامح النقدية ( في صورة مؤشرات ومقاييس وأسباب ) لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات ؟

**الرابع :** ما هو مدى مساهمة السياسات النقدية والمالية التي طبقت خلال السبعينات في توليد القوى والاضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري ؟

تستهدف في ظل هذه السياسة المالية والمالية، زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الإنتاج، وزيادة الصادرات، وتقليل الواردات، وتحقيق التوازن في الحسابات الخارجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

١- التضخم في مصر خلال السبعينات :  
تعد مصر من الدول النامية التي تعاني من التضخم المزمن، حيث سجلت معدلات التضخم السنوية تتراوح بين 10% و 20% خلال السبعينات، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وزيادة أسعار السلع والخدمات، وتدهور مستوى المعيشة.





يرجع تاريخها ظهور وشيوع استخدام التضخم - كاصطلاح - عبر عن ظاهرة اقتصادية معينة إلى الحرب العالمية الأولى ، وذلك للدلالة على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق أوروبا ( خاصة في ألمانيا والنمسا وروسيا ) ، دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاعا حادا .

ومن هنا أصبحت نظرية التضخم منذ ذلك الوقت وحتى الآن تعيش كجزء من نظرية النقود والائتمان في الأدب الاقتصادي وخاصة الكتب الاقتصادية التقليدية التي تدرس في الجامعات والمعاهد العليا ، ارتكازا على المعالجة الكلاسيكية للتضخم ، كاصطلاح يعبر عن ظاهرة نقدية ومالية بحث . ومن ثم فلقد ظهرت تعريفات متعددة للتضخم استنادا على هذا الاتجاه الذي يقوم على نظرية كمية النقود . منها على سبيل المثال وليس الحصر : ( ٤ )

أ - التضخم هو عبارة عن زيادة في كمية النقود .

Inflation is an increase in the amount of money.

ب - التضخم هو عبارة عن الارتفاع في معدل الانفاق والدخول .

Inflation is an increase in the rate of spending and incomes.

ج - التضخم هو عبارة عن ارتفاع في مستويات الأسعار أو تدهور في القوة الشرائية للنقود .

Inflation is an increase in the price level, or a deterioration in the purchasing power of money.

ومن ثم فإن السؤال الذي ينبغي أن نبدأ به هو : هل يمكن التسليم طبقا لهذا الاتجاه التقليدي بأن التضخم هو ظاهرة نقدية بحث ؟ وفي الواقع يمكن القول بـ

أن اجابتنا على هذا السؤال تتمثل فى لا • ولكن لماذا لا ؟ أى لماذا التضخم ليس ظاهرة

نقدية بحت ؟ •

ان ذلك يرجع - فى تقديرى - الى أن التعريفات التقليدية ( السابق اعطاء أمثلة لها ) تعتبر الى حد كبير قاصره فى قوتها التفسيرية والتحليلية لما تتسم به من سطحية وجزئية فى تحديد المحتوى الاقتصادى لظاهرة التضخم • وليس أدل على ذلك من أنه بينما يركز بعضها على أحد مظاهر التضخم ، نجد البعض الآخر يركز على أحد المسببات •

فعلى سبيل المثال ، فان التعريف الثالث ، القائل بأن التضخم هو عبارة عن ارتفاع فى مستوى الأسعار أو تدهور فى القوة الشرائية للنقود ، من الصعب أن نقبله علمياً كتعريف محدد لهذا الاصطلاح • ذلك لأن مجرد ارتفاع الأسعار ليس فقط مؤشراً غير كافى وانما أيضاً غير ضرورى أحياناً للدلالة على التضخم • ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى الأسباب التالية :  
أ - من الممكن أن يكون هناك تضخم بدون ارتفاع فى الأسعار ، اذا ما دقت نظم التحكم والرقابة على الأسعار بواسطة أجهزة الدولة • وهذا ما يطلق عليه أحياناً حالة " التضخم المكبوت " •

ب - من الممكن أن يكون ارتفاع الاسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لتحسينات نوعيية فى المنتجات الحالية ، أو أن يكون نتيجة لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية مثل الضرائب غير المباشرة •

ج - عند الحديث عن التضخم كحالة عكسية للانكماش ، فان تعريف الأول بأنه مجرد الارتفاع فى مستوى الاسعار يعتبر غير مناسب ، ذلك لأن مشكلة الانكماش ليست مجرد مشكلة انخفاض فى الأسعار بقدر ما هى تعبير عن وضع خطير يتمثل فى انخفاض أحجام الانتاج والعمالة •



وبالرغم من تلك التحفظات ( وغيرها الكثير الذى لا يتسع المجال هنا للافاضة فيها ) ، فان لهذا الاتجاه التقليدى انصار ( يطلق عليهم البعض النقديون Monetarists ) يرون أن ظاهرة التضخم التى تواجهها الدول النامية انما ترجع فقط الى السياسات النقدية والمالية الخاطئة التى تطبقها معظم حكومات تلك الدول . ( ٥ )

وفى مقابل هذا الاتجاه ظهر اتجاه حديث آخر له انصاره من كتاب العالم الثالث ( يطلق عليهم البعض الهيكليون Structuralists ) ، الذين يرفضون معالجة التضخم كظاهرة نقدية بحتة فى واقع الدول النامية ( أى الاتجاه السابق ) ، وينظرون الى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعى - اقتصادى Soico-Economic Content شامل ، ترتبط ارتباط عضوى بظاهرة التخلف وتحديات التنمية التى تواجهها دول العالم الثالث ، وتعتبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية للنشاط بابعاده سواء الموضوعية (أى الموارد الاقتصادية ) أو التنظيمية ( أى الوحدات الاقتصادية ) ، ودوائر سواء العينية (أى عمليات الانتاج وتوزيع السلع والخدمات) أو النقدية ( أى عمليات اصدار وتعبئة وتخصيص واستخدام الموارد النقدية ) ، والاختلالات الوظيفية التى تنتج من سوء الادارة الاقتصادية ( شاملة الادارة النقدية والمالية ) على المستوى القومى فى الاقتصاديات المختلفة . ( ٦ )

وجد ير بالتنويه أن هذا الاتجاه الحديث فى معالجة التضخم بمناهجه التحليلية المختلفة

انما :

أولاً : يطرح جانباً أمر محاولة الوصول الى تعريف جامع مانع ( بلغة المنطق ) للتضخم ، لصعوبته ( ٧ ) ويرجع ذلك الى أن التضخم كظاهرة أو مشكلة انما يعبر ( بالمعنى المنهجي ) عن حالة حركية تتشكل من مجموعة عناصر أو عمليات عديدة ومتداخلة ومعقدة ولا تتحرك فى اتجاه واحد وفى وقت واحد ، وترتبط بأبعاد المكان والزمان للمجتمعات الانسانية .



ثانياً : لا يهمل العوامل النقدية والمصرفية والمالية في معالجة التضخم ، وبالتالى لا ينكر أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسات النقدية والمصرفية فى هذا الميدان ، وخاصة فى المدى القصير ، على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .

وهنا فانه فى اطار هذا الاتجاه الحديث فى معالجة التضخم علاجاً منهجياً تحت الأوضاع والظروف الاقتصادية لدول العالم الثالث ، سوف نعرض ( ب تركيز واختصار ) لمنهج تحليلي :

— ينظر الى التضخم كظاهرة أو مشكلة على أساس شمولي ، بمعنى أنها تعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية ، بالتحديد السابق .

— يستند الى أسلوب التشخيص الطبى فى تحديد المحتوى الاقتصادي لتلك الظاهرة . أو المشكلة ، عن طريق معالجتها كمرض له مجموعة من الأعراض التى تظهر كـ نتيجة لمجموعة من المسببات التى ترتبط ارتباطاً دقيقاً بالواقع الاقتصادي لدول العالم الثالث .

— ويرتكز — بالتالى — على الارتباط والتكامل العضوى فى علاقة الأعراض بالأسباب سواء فى التشخيص أو فى طرق العلاج ، بمعنى أن علاج الأسباب سوف يؤدى بالضرورة والتبعية الى زوال الأعراض ، وبالتالى مواجهة مشكلة التضخم .

وغنى عن البيان أن هذا المنهج التحليلي من حيث نظرته وأسلوبه وطريقة معالجته للتضخم كظاهرة أو مشكلة ، من الممكن — فى تقديرى — أن يقدم تحديد وتوصيف شامل لمحتواها الاقتصادي .

انطلاقاً من ما تقدم ، أى من التحديد السابق لماهية المنهج البحثي المستخدم ، فانه يمكن :

أولاً : حصر مجموعة الأعراض العامة والاساسية للتضخم ، فى صورة مجموعة من الاختلالات فى علاقات التوازن الاقتصادي العام ، وبالتالى مجموعة من المؤشرات الدالة على وجود التضخم تحت ظروف وأوضاع دول العالم الثالث . وتتمثل تلك الأعراض أو المؤشرات فى الآتى : ( ٨ )

الاول : اختلال العلاقة بين الطلب الكلى والمعرض الكلى للسلع والخدمات ، والذي يأخذ صورته فائض طلب يؤدى الى الارتفاع المفرط والمستمر فى المستوى العام للأسعار . ويمكن التدليل على ذلك بقياس حجم فائض الطلب المخطئ ، وبالتالى حجم الفجوة التضخمية الحقيقية ، وكذلك باستخدام الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار أو أسعار الجملة أو تكاليف المعيشة ، وذلك لتحديد مسار ومدى الاتجاهات الصعودية لهذه الأرقام .

الثانى : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل الادخار المحلى وحجم ومعدل الاستثمار فى صورته وجود فجوة بين الاول والثانى ، تعرف بفجوة الموارد المحلية وتنتج من انخفاض الاول عن الثانى .

الثالث : اختلال العلاقة بين جانبى الموارد والاستخدامات لميزان المدفوعات ( بمكوناته الثلاث ، أى الميزان التجارى والحساب الجارى وحساب المعاملات الرأسمالية ) وذلك فى صورة تجاوز الثانى عن الاول ، وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد الخارجية ، وغنى عن البيان أن ذلك يمكن التدليل عنها برقم العجز فى ميزان العمليات الجارية .

الرابع : اختلال العلاقة بين جانبى الاستخدامات والموارد للموازنة العامة للدولة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى ، وهو ما يعبر عنه بالعجز فى الموازنة العامة الجارية للدولة .

الخامس : اختلال العلاقة بين الاجور النقدية ونتاجية العمل فى صورة ارتفاع الاول عن الثانى .  
السادس : اختلال العلاقة بين الاجور النقدية ومستويات الاسعار ، وذلك فى صورة عدم تناسب مستويات ومعدل الزيادة فى الاجور النقدية مع مستويات ومعدل الزيادة فى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية . (\*)

---

(\*) ومن ثم فان بعض الحكومات قد تلجأ الى سياسة الدعم لبعض أسعار السلع والخدمات الضرورية ، كاجراء لاحتواء تناسب بين مستويات الاسعار ومستويات الاجور النقدية .



السابع : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير في المعروض النقدي وحجم ومعدل التغبير في اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ، وذلك في صورة تجاوز الاول عن الثانى ، من حيث معدل الزيادة السنوية لكل منهما .

الثامن : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير في اجمالي حجم الائتمان المحلى وحجم ومعدل التغير في اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ، وذلك في صورة تجاوز الاول عن الثانى ، من حيث معدل الزيادة السنوية لكل منهما .

ثانيا : تحديد مجموعة الاسباب الرئيسية التى تغف وراء ( أو تؤدى الى ) ظهور مجموعة الاعراض العامة ( السابق تحديدها ) للتضخم تحت ظروف وأوضاع العالم الثالث . وهنا سوف يتم حصر تلك الاسباب في مجموعات أربعة رئيسية ، على النحو التالى :-

الاولى : أسباب تتصل بالتخلف كظاهرة أو مشكلة ( يتمثل محتواها الاقتصادي في تضمنه لمجموعة من العناصر الاساسية الاتية : سواء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة - الاختلال الهيكلى - الازدواجية الاقتصادية - انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى ) تواجه دول العالم الثالث ، وبالتالي ترتبط ارتباط وثيق بتحديات عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وتمثل تلك المجموعة من الاسباب بصفة رئيسية في الاتى :

- الضغط أو الانفجار السكاني ، والذي يعبر في حقيقته عن اختلال جوهري في العلاقة بين الموارد البشرية وبين الموارد العينية سواء في صورة بعض عوامل الانتاج مثل الارض ورأس المال أو في صورة تدفقات السلع والخدمات .
- ارتفاع الميل للاستهلاك الشخصى والعام .
- انخفاض انتاجية العمل .
- تدهور شروط التبادل الخارجى .



الثانية : أسباب ترتبط باستراتيجية واطار ومنهج التنمية ، وخاصة تلك التى تنتج من :

- عدم التحديد والوضوح الكافى لاستراتيجية التنمية .
- عدم توافر مقومات التطبيق العلمى لأسلوب التخطيط الشامل .
- عدم التحديد الواضح لدور القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة فى مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة .
- جمود وتضخم الجهاز الادارى الحكومى .

الثالثة : أسباب تنتج من عدم كفاية وكفاءة السياسات الاقتصادية ، وخاصة السياسات النقدية والمالية المطبقة ، مثل :

- السياسة السعرية .
- السياسة الأجرية .
- السياسات المالية ، وخاصة الضرائب والانفاق العام والدعم والاجور .
- السياسات النقدية والمصرفية ، وخاصة الاصدار النقدى - الاقتراض والاقتراض الداخلى والخارجى - سعر الفائدة - سعر الصرف - النقد الأجنبى .

الرابعة : أسباب تنتج من بعض الأوضاع الخاصة التى قد تفرضها ظروف الحرب ، وما تتطلبه من انفاقات ضخمة فى المجال العسكرى أو فى مجال اعادة التعمير .





أرتكازا على وانطلاقا من منهج المعالجة ( السابق تحديد ) للتضخم كظاهرة أو مشكلة ذات محتوى اجتماعي اقتصادي شامل ، وتمشيا مع الهدف السابق تحديد ، للدراسة ، وهو الوصول الى تحديد وتوصيف وتحليل للجوانب النقدية للتضخم في الاقتصاد المصري خلال السبعينات . فاننا سوف نعرض فيما يلي لمجموعة من المؤشرات والمقاييس التي سوف يتم استخدامها في تحديد وتوصيف وقياس الوزن النسبي للعوامل النقدية من حيث درجة مساهمتها في توليد قوى وضغوط تضخمية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات . واعتمادا على ذلك فانه سوف يتم تقديم تحليل للتحديد والتوصيف السابق للجوانب النقدية للتضخم في مصر ، وذلك عن طريق التركيز بصفة أساسية على تقييم بعض السياسات النقدية والمصرفية التي طبقت خلال السبعينات في مصر ، باعتبار أن عدم كفايتها وكفاءتها يعتبر ولا شك أحد القوى المولدة للتضخم وخاصة في المدى القصير .

والواقع أنه لتحديد تلك المؤشرات والمقاييس التي يمكن استخدامها في تحديد وتوصيف الجوانب النقدية للتضخم ، فاننا سوف نعتمد على الاعراض والمؤشرات والاسباب العامة السابق تحديد ها للتضخم . تلك الاعراض والمؤشرات التي من الواضح أنها تعكس بصورة كلية فـي ظاهرتين أساسيتين هما :

الاولى : فائض الطلب المحلي ، والذي يعبر عن زيادة في الافاق لا تقابلها زيادة حقيقية في الانتاج والسلع والخدمات .

الثانية : التوسع النقدي المفرط عن الحدود التي لا تسمح بهامعاملات الاستقرار النقدي قياسا على مقدرة والطاقة الانتاجية الكلية المتاحة .

وتنعكس هاتين الظاهرتان المتدخلتان والمترابطتان في عدد من الاعراض أو المؤشرات  
لعل أهمها - طبقا للتحديد السابق - يتمثل في الاتي :-

الاول : الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار ، معبرا عنه بالأرقام القياسية  
لأسعار الجلة أو أسعار التجزئة أو تكاليف المعيشة .

الثاني : العجز المتزايد والمستمر في ميزان المدفوعات .

الثالث : العجز المتزايد والمستمر في الموازنه الجارية العامة للدولة .

الرابع : اتساع حجم الفجوة التمويلية .

وهنا بطبيعة الحال سوف تركز على ظاهرة التوسع النقدي المفرط من حيث تحددها  
وتوصيفها وقياسها وتحليلها ، وتعالجها على أسلر أنها تشكل أحد الاسباب الهامة التي  
تقف وراء ظهور قوى وضغوط تضخمية في اقتصاد معين خاصة في المدى القصير .

ويعبر مضمون وجوهر تلك الظاهرة ( أي التوسع النقدي المفرط ) عن اختلالات في  
علاقات كل من اجمالي المعروض النقدي وصافي الائتمان باجمالي الناتج المحلي بالاسعار  
الثابتة ، وذلك في صورة :

أ - زيادة أو تجاوز معدل التغير السنوي في اجمالي المعروض النقدي ، باعتباره يتكون من  
كمية وسائل الدفع الجارية - أي من صافي النقد المتداول خارج البنوك + الودائع  
الجارية الخاصة - عن معدل التغير السنوي في اجمالي الناتج المحلي بالاسعار  
الثابتة .

ب - زيادة أو تجاوز معدل التغير السنوي في صافي الائتمان المحلي ، باعتباره يتكون من  
صافي مطلوبات قطاعات الحكومة والاعمال العام والاعمال الخاص والجمعيات التعاونية  
والبنوك المستخدمة ، عن معدل التغير السنوي في اجمالي الناتج المحلي  
بالاسعار الثابتة .



و الواقع أن هذه الاختلالات في العلاقات التي تربط بين المتغيرات الثلاث ( أى اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ، و اجمالي المعروض النقدي ، و صافي الائتمان المحلي ) يمكن التعرف على حجمها و مداها و اتجاهها باستخدام عدة طرق ، سنعرض هنا لطريقتين أساسيتين هما :

الأولى : فائض المعروض النقدي ، أو ما يعرف بالفجوة التضخمية النقدية ::

يمكن قياس فائض المعروض النقدي ، أو ما يعرف بالفجوة التضخمية النقدية ، بالمعادلة

الآتية :

$$G_m = \Delta M - \frac{M}{Y} \cdot \Delta Y \quad (1)$$

حيث :

$G_m$  : تمثل فائض المعروض النقدي ، أو ما يعرف بالفجوة التضخمية النقدية .

$M$  : تمثل اجمالي المعروض النقدي .

$Y$  : تمثل اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة .

$\Delta M$  : تمثل مقدار التغير السنوي في اجمالي المعروض النقدي .

$\Delta Y$  : تمثل مقدار التغير السنوي في اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة .

الثانية : معامل الاستقرار النقدي :

يمكن حساب معامل الاستقرار النقدي باستخدام المعادلتين الآتيتين :

$$M_{S'} = \frac{m}{r} \quad (2)$$

$$M_{S''} = \frac{c}{r} \quad (3)$$



حيث:

- $m$  : تمثل معدل التغير السنوي في اجمالي المعروض النقدي .
- $c$  : تمثل معدل التغير السنوي في صافي الائتمان المحلي .
- $M_{S'}$  : تمثل معامل الاستقرار النقدي ، باستخدام معيار اجمالي المعروض النقدي .
- $M_{S''}$  : تمثل معامل الاستقرار النقدي ، باستخدام معيار صافي الائتمان المحلي .

فاذا كان حساب معامل الاستقرار النقدي - بأى صورة له من صورته المعبر عنها فسي  
المعادلتين (٢) ، (٣) - أكبر من الواحد الصحيح الموجب ، فان ذلك يشير الى وجود  
اتجاهات وقوى و ضغوط تضخمية ضعيفة أو حادة حسب بعد أو قرب هذا المعامل من الواحد  
الصحيح الموجب . أما اذا كان هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح الموجب ، فهو يشير  
الى وجود اتجاهات وضغوط انكماشية : وأخيرا - وليس آخرا - اذا كان هذا المعامل  
يساوى الواحد الصحيح أو قريبا جدا منه ، فان ذلك يمكن أن يشير الى حاله من الاستقرار  
النقدي .



بدأ الاقتصاد المصرى يعانى - شأنه فى ذلك شأن غالبية دول العالم - من مشكلة التضخم بدرجات متفاوتة ومعدلات متباينة منذ الحرب العالمية الثانية . فالمتتبع لهذه الظاهرة أو المشكلة فى الاقتصاد المصرى يجد أن أبعادها العامة يمكن تحديدها - تاريخيا - على النحو التالى :

أولا : أن جذورها تمتد الى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث من الملاحظ أن الاقتصاد المصرى قد تعرض لموجة تضخمية عاتية نتيجة اغراقه بتجار متدفق من القوة الشرائية أدى الى حدوث زيادة طائلة فى الطلب على السلع والخدمات بقدر يقوق المعروض منها . وليس أدل على ذلك من أن الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى عقد الأربعينات من هذا القرن ارتفع من ١٠٠ فى عام ١٩٣٩ الى ٣٠٦ فى عام ١٩٥٠ .

ثانيا : أن هذه الموجة التضخمية بدأت فى الهبوط بصفة عامة ، أو على أقل تقدير فى الثبات المتذبذب تارة هبوطا وتارة صعودا فى أضيق الحدود ، خلال عقد الخمسينيات من هذا القرن . حيث انخفض الرقم القياسى لنفقات المعيشة من ٣٠٦ فى عام ١٩٥٠ الى ٢٩٦ فى عام ١٩٥٣ ، ثم الى ٢٨٣ فى عام ١٩٥٤ ، ثم ارتفع مره أخرى ٢٩٧ فى عام ١٩٥٦ ثم أخذ اتجاهه صعوديا معقولا ومستمرا ليصبح ٣٠٤ فى عام ١٩٥٩ ، و ٣٠٦ فى عام ١٩٦٠ ، انظر الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائى . ولعل السبب الرئيسى فى اتجاهه للصعود ابتداء من عام ١٩٥٦ إنما يرجع الى العدوان الثلاثى ، حيث لجأت الحكومة الى اتباع سياسة التمويل بالعجز لمواجهة العدوان الثلاثى وآثاره .



ثالثا : أن الاتجاه التضخمي بدأ في التصاعد التدريجي خلال عقد الستينيات من هذا القرن . وهنا يمكن التمييز بين فترتين أساسيتين : الفترة الأولى من ١٩٦١ حتى ١٩٦٤ . حيث شهدت اتجاهات تنازليا في معدل الزيادة في الرقم القياسي لنفقات المعيشة . إذا أنه انخفض من ٣٠١ في عام ١٩٦١ الى ٢٩٦ في عام ١٩٦٢ الى ٣٠٢ في عام ١٩٦٣ . والفترة الثانية اعتبارا من ١٩٦٤ ، وفيها نجد أن الاتجاه التضخمي بدأ في التصاعد الكبير ، حيث قفز الرقم القياسي لنفقات المعيشة من ٣٠٢ في عام ١٩٦٣ الى ٣٣٩ في عام ١٩٦٤ ثم الى ٣٩٣ في عام ١٩٦٨/٦٧ ، انظر الجدول رقم (٢) في الملحق الإحصائي . ولا شك أن ذلك يرجع الى استمرار الحكومة في اتباع سياسة التمويل بالعجز على نطاق كبير لمواجهة متطلبات تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ ) - حرب اليمن - حرب يونيو ١٩٧٦ وما نجم عنها من تزايد الانفاق العسكري لمواجهة إعادة بناء القوات المسلحة ، وفقدان العديد من وحدات الإنتاج ومصادر الدخل مثل الدخل المتولدة من قناة السويس وآبار البترول والسياحة .

رابعا : أن احجام ومعدلات القوى والضغوط التضخمية أخذت اتجاهات تصاعدية ، تتصف بالقفزات الكبيرة والسريعة والمستمرة ، خلال عقد السبعينيات من هذا القرن . وبالرغم من اتفاق الكثير من رجال الاقتصاد وخبراء التخطيط والجهزة الحكومية المعنية في بلادنا ، بل وأيضا الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، حول هذه الحقيقة . إلا أنه من الملاحظ أن هناك اختلافات حول تقديرات معدل التضخم في مصر ، ليس فقط على مستوى الاجهزة الحكومية ، وإنما أيضا على مستوى الباحثين . فعلى سبيل المثال ، بينما يشير البنك المركزي المصري ، في تقريره السنوي لعام ١٩٧٧ ، الى أن معدل التضخم في مصر كان يتراوح ما بين ١٧٣% ، ١٦% في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . (٩) نجد أن دراسة حديثة لوحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد في مصر ، تشير الى أن معدل التضخم بلغ في : (١٠)

| السنة:       | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤  | ١٩٧٥ | ١٩٧٦  | ١٩٧٧  | ١٩٧٨  | ١٩٧٩  |
|--------------|------|------|-------|------|-------|-------|-------|-------|
| معدل التضخم: | ٤٪   | ٣٫٩٪ | ١٥٫٨٪ | ٩٫٨٪ | ١١٫٦٪ | ١٤٫٢٪ | ١٠٫١٪ | ٢٢٫٤٪ |

و دراسة أخرى لنفس الوحدة تشير الى معدل التضخم حاليا يناهز ٣٠٪ سنوياً . (١١)

هذا بالإضافة الى أن هناك تقديرات للمؤلف في دراسة منشوره تختلف أيضاً عن التقديرات السابقة . فالدراسة تشير الى أن معدل التضخم قد بلغ في النصف الاول من السبعينات في الاقتصاد المصري الارقام الآتية:

| السنة:       | ١٩٧٠ | ١٩٧١  | ١٩٧٢  | ١٩٧٣  | ١٩٧٤  | ١٩٧٥  |
|--------------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| معدل التضخم: | ٣٫٧٪ | ١٤٫٢٪ | ١٦٫٧٪ | ٣٢٫٧٪ | ٢٥٫٣٪ | ٢٢٫٧٪ |

و الواقع أنه لا مجال هنا للدخول في تفصيلات التوصيف والقياس الكمي لأحجام ومعدلات القوى والضغط التضخمي في الاقتصاد المصري خلال السبعينات ، باستخدام المنهج التحليلي السابق (١٢) تحديد . وإنما سوف تقتصر ( كما سبق وأن حددنا نطاق الدراسة ) ، على تحديد وتوصيف وقياس وتحليل ظاهرة التوسع النقدي المفرط ، الذي حدث في الاقتصاد المصري خلال السبعينات ، والتي كانت ولا شك ضمن الاسباب الهامة التي أدت الى ان تأخذ القوى والضغط التضخمي أحجاماً ومعدلات مرتفعة لم تشاهدها البلاد من قبل .

و من ثم فان نظرة الى مجموعة البيانات والحسابات التي تم اعدادها في مجموعة الجداول الواردة في الملحق الإحصائي للدراسة تحت أرقام (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) لتوضح لنا الجوانب النقدية لمشكلة التضخم بصفة عامة ، والابعاد الحقيقية لمظاهرة التوسع النقدي المفرط التي حدثت في الاقتصاد المصري خلال السبعينات وبصفة خاصة . ولعل ذلك يتجسد في مجموعة الحقائق الآتية :



الاولى : أن حجم فجوة الموارد المحلية قد تضاعف بأكثر من ١٢ مرة خلال الفترة محل الدراسة . حيث ارتفع الفرق بين اجمالي الاستثمار واجمالي الادخار ( أى الفجوة التمويلية ) من ١٣٦ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ليصل الى ١٨٨١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، انظر الجدول رقم ( ٣ ) .

الثانية : أن حجم الفجوة التضخمية النقدية ، أو حجم فائض المعروض النقدي ، قد تضاعف بما يقرب من ٣٠ مرة خلال نفس الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ) ، إذ ارتفع حجم تلك الفجوة أو الفائض من ١٦ مليون جنيه عام ١٩٧١ الى ٤٧٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ . انظر الجدول رقم ( ٨ ) .

الثالثة : أن حجم السيولة المحلية قد تضاعف بأكثر من ست مرات ، حيث ارتفع رقم السيولة المحلية من ١١٢٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ الى ٧٠٢٤ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ . بينما اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ لم يتضاعف الا بأقل من مرتين ، واجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية تضاعف حوالى أربع مرات . انظر الجدول رقم ( ٣ ) ، ( ٤ ) .

ومن ناحية أخرى ، فانه اذا نظرنا الى نسبة السيولة المحلية لاجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة فاننا نجد أنها كانت نسبة مرتفعة للغاية ، انظر الجدول رقم ( ٣ ) ، ( ٤ ) . وهنا نجد أن وحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد تشير في تقرير عن المؤشرات الجارية للربع الأول من عام ١٩٨٠ ، الى ان السيولة المحلية بعد تعديلها لتأخذ في الاعتبار التضخم تتأخر حاليا ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ( اسعار ١٩٧٥ ) . وهذه النسبة مرتفعة بالقياس الى ما كانت عليه في أوائل الستينات ، والنسبة السائدة في الدول النامية الاخرى . ففي الهند ٣٥% وباكستان ٤٠% وسوريا ٤٦% في نفس السنة ( ١٤ ) .

الرابعة : أن معدل النمو السنوى لاجمالي المعروض النقدي كان يزيد بأكثر من ضعف معدل النمو السنوى لاجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ( لسنة ١٩٧٥ ) خلال النصف الثانى من السبعينات . وما ينطبق على معدل النمو السنوى لاجمالي المعروض النقدي ، ينطبق أيضا على معدل النمو السنوى لصافى الائتمان المحلى خلال نفس الفترة . من حيث كونه كان يمثل أيضا حوالى ضعف معدل النمو السنوى لاجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة انظر جدول رقم ( ٩ ) .



و من ثم فان معاملات الاستقرار النقدي ، التي تم حسابها سواء باستخدام معيار المعروض النقدي أو معيار صافي الائتمان المحلي ، تشير الى أن الاقتصاد المصري قد شهد حالة من عدم الاستقرار النقدي في النصف الثاني من السبعينات . ذلك أن تلك المعاملات تزيد كثيرا عن الواحد الصحيح الموجب بصفة عامة .

فمعامل الاستقرار النقدي ( طبقا لمعيار المعروض النقدي ) بلغ في عام ١٩٧٥ ٢٠١ ، وفي عام ١٩٧٦ ٢٠٢ ، وفي عام ١٩٧٧ ٤٠ ، وفي عام ١٩٧٨ ٢٠ ، وفي عام ١٩٧٩ ٢٠٨ ، وبينما معامل الاستقرار النقدي ( طبقا لمعيار صافي الائتمان المحلي ) بلغ في عام ١٩٧٦ ١٨ ، وفي عام ١٩٧٧ ٢٣ ، وفي عام ١٩٧٨ ٤٦ ، وفي عام ١٩٧٩ ٢٦ ، انظر الجدول رقم (٩) .

الخامسة : ارتفاع نسبة العملة في الاقتصاد المصري ، حيث كانت تمثل ما يقرب من ٤٠ % الى ٥٠ % من السيولة المحلية ، انظر الجدول رقم ( ٤ ) . ويرجع ذلك الى عدم احتفاظ السواد الاعظم من السكان بحسابات مصرفية ، واقتصار ذلك على الطبقة المتوسطة في المدن ، والتي تقتصر معاملاتها في غالب الاحوال على تحويل المرتبات والمعاشات على البنوك، ثم سحبها دفعة واحدة من قبل المودعين في اوائل الشهر ، أي أنها لا تستخدم لدفع الالتزامات .

و في إطار ارتفاع نسبة العملة ، فانه من الملاحظ اتجاه التعامل الى التركيز في أوراق النقد الكبيرة ، ومن ثم تناقص الاهمية النسبية لأوراق النقد الصغيرة ( أقل من ٥ جنيات ) . ولعل هذا يمثل مؤشرا من مؤشرات التضخم . ويؤكد هذا ان نسبة أوراق النقد الصغيرة من فئة ٥ جنيهاً وأقل ، من مجموع صافي النقد المتداول خارج البنوك بلغت ١٦ % ، وأن نسبة الأوراق من فئة عشرة و عشرون و مائة جنية الى مجموع المتداول بلغت ٨٤ % في نهاية عام ١٩٧٩ .

وتمثلت في قيام البنوك بفتح فروعها في المناطق النائية والريفية، كما تم إنشاء  
البنوك المتخصصة في مجالات معينة كالبنك الزراعي والبنك التجاري  
وغيره مما ساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

في سنة ١٩٦٢م، وقد تم إنشاء (بنك الاستثمار في مجال الأعمال) وتمثلت في إنشاء  
البنوك المتخصصة في مجالات معينة كالبنك الزراعي والبنك التجاري  
وغيره مما ساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

في سنة ١٩٦٢م، وقد تم إنشاء (بنك الاستثمار في مجال الأعمال) وتمثلت في إنشاء  
البنوك المتخصصة في مجالات معينة كالبنك الزراعي والبنك التجاري  
وغيره مما ساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

## ٦ - تقييم السياسات النقدية والمصرفية التي طبقت خلال السبعينات لمواجهة

### التضخم في الاقتصاد المصري :

تمثلت في قيام البنوك بفتح فروعها في المناطق النائية والريفية، كما تم إنشاء  
البنوك المتخصصة في مجالات معينة كالبنك الزراعي والبنك التجاري  
وغيره مما ساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

في سنة ١٩٦٢م، وقد تم إنشاء (بنك الاستثمار في مجال الأعمال) وتمثلت في إنشاء  
البنوك المتخصصة في مجالات معينة كالبنك الزراعي والبنك التجاري  
وغيره مما ساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

في سنة ١٩٦٢م، وقد تم إنشاء (بنك الاستثمار في مجال الأعمال) وتمثلت في إنشاء  
البنوك المتخصصة في مجالات معينة كالبنك الزراعي والبنك التجاري  
وغيره مما ساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

ارتكازا على التحديد والتوصيف السابق للجوانب النقدية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصرى خلال السبعينات ، فان الاسئلة التى تطرح نفسها الان على بساط الدراسة هي :

ما هي الاسباب الحقيقية التى كمنت وراء التوسع النقدى المفرط ( باعتباره مظهرا من مظاهر التضخم ، وسببا له فى نفس الوقت ) الذى حدث فى الاقتصاد المصرى خلال عقد السبعينات من هذا القرن ؟ هل هذه الظاهرة هي نتيجة مباشرة لعدم كفاية وكفاءة السياسات النقدية والمصرفية التى طبقت خلال نفس الفترة فى الاقتصاد المصرى ؟ أم أن هناك أسباب أخرى ؟ .

ولعل الاجابة على تلك الاسئلة أجابه محدد ، تدعونا الى اجراء تقييم للسياسات النقدية والمصرفية التى طبقت خلال فترة الدراسة ( أى ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ) فى الاقتصاد المصرى. وهنا سوف نركز على مجموعة السياسات الاتية :

- أ - الاصدار النقدى .
- ب - نسبة الاحتياطي النقدى .
- ج - نسبة السيولة .
- د - السوق المفتوحة .
- هـ - أسعار الفائد .
- و - أسعار الصرف .

وغنى عن البيان أن تلك السياسات ( باستثناء سياسة تحديد أسعار الصرف ) هي بصفة رئيسية وسائل خولها التشريع للبنك المركزى المصرى ليمارس وظائفه ودوره المعروف ، وخاصة  
• كبنك الحكومة وبنك البنوك (١٢)

وفيما يلى سنعرض لكل سياسة من هذه السياسات النقدية والمصرفية على التوالى :

(١٢) وذلك بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .



### أولا : سياسة الاصدار النقدي :

يعتبر البنك المركزي المصري بحكم القانون هو الجهة المسئولة عن اصدار أوراق البنكنوت مقابل غطاء من الذهب والاذون أو المصكوك الحكومية أو أرصده العملات الأجنبية • ومن ثم فانه قد يبدو للوهلة الاولى عند تحليل العلاقة بين ظاهرة التوسع النقدي المفرط (السابق تحديدها وتوصيفها) التي حدثت في الاقتصاد المصري خلال السبعينات ، وبين البنك المركزي المصري من زاوية هذه السياسة ، أنه هو الواضع والمنفذ لسياسة نقدية توسعية ، وبالتالي السبب المباشر في ذلك الحجم الهائل من السيولة المحلية الذي شهده الاقتصاد المصري خلال السبعينات ،

الا أن الواقع - انصافا للحق وللحقيقة - مخالف لذلك ، إذ أن البنك المركزي المصري لا يتمتع باستقلال في مباشرة وظائفه ومسئوليته كجهاز مركزي مسئول عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية بصفة عامة ، وسياسة الاصدار النقدي بصفة خاصة • وبالتالي فانه عمليا ليس للبنك المركزي المصري سلطه اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بالحجم الامثل من المعروض النقدي الذي ينبغي اصداره أو خلقه ، بحيث لا تتعرض مستويات الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري الى الاختلال • والسبب في ذلك يرجع الى انه ( أي البنك المركزي المصري ) مضطر الى الامتثال لمتطلبات اتباع الحكومة لسياسة التمويل بالعجز ، على النحو السابق توضيحه

### ثانيا : سياسة نسبة الاحتياطي النقدي :

تمثل سياسة تحديد نسبة معينة للاحتياطي النقدي أحد الوسائل التي خولها القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ للبنك المركزي المصري للرقابة على البنوك التجارية ، والتأثير في حجم الائتمان المصرفي ، حيث تنص المادة ٤١ من ذلك القانون على كل بنك تجارى أن يحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة ، يحددها مجلس ادارة البنك المركزي ، مسا لدية من ودائع • (١)

(١) تحدد نسبة الاحتياطي النقدي على الوجه التالي :

البسط : المتوسط اليومي للأرصدة النقدية بالجنية المصري في الخزائن + الرصيد بدون فائدة لدى البنك المركزي بالجنية المصري •

المقام : المتوسط اليومي خلال الشهر للودائع بالجنية المصري •

والواقع أن أول استخدام لهذه السياسة بواسطة البنك المركزي المصري كان في عام ١٩٦٢ ، حيث رفع - وفقا لبرنامج التثبيت الاول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي - نسبة الاحتياطي النقدي من ١٢% الى ١٧% . ثم كان الرفع الثاني لتلك النسبة في عام ١٩٧٩ ، لتصل الى ٢٥% . ولاشك أن استخدام نسبة الاحتياطي النقدي كسلاح للرقابة على حجم الائتمان يعتبر - من الناحية النظرية - من أكثر الاسلحة فاعليه في ظل أوضاع وظروف الدول النامية . ومن ثم فإن التجاء البنك المركزي المصري الى رفع هذه النسبة ، مساهمه منه في كبح جماح القوى والضغط التضخمي ، يعتبر من حيث المبدأ اتجاها سليما . . . . الا أنه من الملاحظ أن فاعلية هذا الاجراء قد زالت ( أو على أكثر تقدير قلت ) ، وذلك للأسباب التالية :-

أ - صدور بعض القرارات لمجلس إدارة البنك المركزي خلال تلك الفترة ، التي كان من شأنها إزالة أو تقليل مدى فاعلية اجراء رفع نسبة الاحتياطي النقدي . منها على سبيل المثال القرار الخاص بالاستعاضه عن الزام البنوك التجارية بمراعاة نسبة الاحتياطي النقدي في جميع أيام الشهر ، وهو ما كان متبعاً من قبل ، باستيفاء النسبة في المتوسط خلال الشهر . وبذلك أصبح في الامكان انخفاض نسبة الاحتياطي الفعلية الى ٥% في بعض الايام ، دون أن يكون في ذلك غشاة على البنك التجاري ، طالما ارتفعت نسبة الاحتياطي الفعلية في بقية أيام الشهر نفسه . بحيث يمكن مقابلة النسبة القانونيه في المتوسط .

ب - التسهيلات الممنوحة للبنوك التجارية لمقابلة بعض الظروف الخاصة والموسمية ، والتي من شأنها يسمح البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي . مثال ذلك تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لبنوك القطاع العام التجارية الاربع ( البنك الاهلي المصري - بنك مصر - بنك القاهرة - بنك الاسكندرية ) الى ٢٠% في موسم القطن . هذا بالإضافة الى التيسير أيضا على البنوك التجارية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي النقدي في حالات قيام الحكومة بطرح اصدار جديد من السندات الحكومية وشبه الحكومية .



### ثالثا : سياسة نسبة السيولة :

من المعروف أن نسبة السيولة تعتبر أداة معاونة لنسبة الاحتياطي النقدي ، أعطى القانون حق تحديد ها للبنك المركزى المصرى ، لكى يمكنه من توجيه حجم الائتمان كما ونوعا (٩) . وتبلغ نسبة السيولة الحالية ٣٠% . وهنا جدير بالتنويه أن هذه النسبة لم تتغير منذ فرضها فى الخمسينات ، كما لم يتغير عناصر البسط أو المقام تغييرا يذ كر .

والواقع أن نسبة السيولة الفعلية قد تراوحت خلال السبعينات بين ٥٠% و ٢٥% ، أى على نحو يجاوز ضعف النسبة المقرره . (١٧) فالمشاهد — عمليا — أن البنوك التجارية لاتجد صعوبة فى الحفاظ على نسبة السيولة الحالية ، وهى ٣٠% ، فزيادة السيولة لديها تجعلها عاجزه عن الالتجاء الى البنك المركزى ، بل ( والملاحظ أحيانا ) أنها تودع الفائض بفائدة ١٥% لدى الخزانة العامة .

وليس بخاف ، أن الدور الكبير الذى قام به البنك المركزى فى تمويل الدين العام وتمكينه للبنوك التجارية من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى قطاع الخدمات العام ( انظر الجدول رقم ٥ ) ، وتشجيع تلك البنوك على الاستثمار فى أذون الخزانة والسندات الحكومية عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي فى فترات طرح الاصدارات الجديدة وبالتالى من الاسهام بقدر متزايد من موارد ها فى تمويل العجز فى الموازنه العامة للدولة ، كل ذلك يعكس حقيقة محافظة البنك المركزى على نسبة السيولة الحالية . (١٨)

### (٩) حدد البنك المركزى المصرى نسبة السيولة على النحو التالى :

البسط : النقد فى الخزائن والارصده لدى البنك المركزى والذهب ، والمستحق على البنوك والشيكات والحوالات . الخ تحت التحصيل ، الاوراق التجارية المخصوصة والاذون على الخزانه ، والاوراق المالية الحكومية والمضمونه منها .

المقام : الشيكات والحوالات مستحقة الدفع ، المستحق للبنوك ، الودائع بالعمله المصريه ، القيمة غير المغطاه نقدا من خطابات الضمان المصدرة .



وأستكمالا للصورة في هذا المجال ، فانه من الملاحظ : (١٨)

أ - أن القانون أعطى البنك المركزي حق تحديد سقف للقروض بالعمله المحلية التي تقدمها البنوك التجارية ، أو حدود قصوى للتوسع الائتماني وتعيين نسب زيادتها . ومن ثم فإن البنك المركزي لجأ الى تحديد تلك السقف أو الحدود القصوى للتوسع الائتماني ، وذلك أعمالا للاتفاقيات المتعاقبه مع صندوق النقد الدولي في اطار برامج التثبيت وخطات النوايا . ففي سنة ١٩٧٩ كانت النسب ١٢٪ بالنسبة لقروض شركات القطاع العام و ٣٦٪ للقطاع الخاص الا أن بعض البنوك لم تتقيد بهذا النسب ، وفي بعض الحالات كانت البنوك قد تجاوزت نسبة التوسع المقرره عند اعلانها .

ب - ومن ناحية أخرى ، فإن للبنك المركزي حق التدخل في الاقراض المحلي من حيث الكيف ، أي تحديد حدود قصوى للقروض لقطاعات معينة وقروض شروط مقيدة من حيث سعر الفائدة ، والقيمة التسليفية . . . الخ . وهذا بالاضافة الى حق البنك المركزي في تحديد الوجوه التي يمكن على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها ، وتحديد الاحتياطات الواجب توافرها لمقابله الاصول المعرضه لتقلبات شديده في قيمتها . لا أنه من المشاهد عمليا أن ذلك لم يلقى طريقه الى التطبيق الا نادرا .

ولعل عدم تطبيق تلك النصوص بصفة عامة ، وبالتالي عدم ممارسة البنك المركزي لسلطاته كامله فيما يتعلق في التحكم والرقابه على سياسات الاقراض المحلي للبنوك التجارية كما وكيفا ، انعكس في مساهمة الجهاز المصرفي في تدعيم الخلل في الهيكل الاقتصادي لمصر ، على النحو السالف توضيحه .

### رابعاً سياسة السوق المفتوحة :

من الملاحظ أنه بالرغم من أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٢٥ أجاز للبنك المركزى القيام بشراء وبيع الاوراق الحكومية المصرىة والاوراق المضمونة من الحكومة والسندات التى يعينها مجلس ادارته والكبيالات والسندات الاذنية وغيرها من الاوراق التجارية • وعلى ان يكون قيامه بهذه العمليات بقصد التأثير على الاموال التى تتداولها البنوك التجارية أو غيرها وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية • الا أن البنك المركزى لم يلجأ الى استخدام تلك الساسة الا نادراً •

والواقع أن السبب الرئيسى فى ذلك انما يرجع الى ضيق وقلة التعامل فى مسوق الاوراق المالية من ناحية وزيادة نسبة الاوراق المالية الحكومية الى مجموعة الاوراق المالية المتداولة فى سوق المال من ناحية أخرى • الامر الذى أدى الى عدم تدخل البنك المركزى فى سوق المال • إذ أنه لو تمت محاولات للبيع والشراء على نطاق واسع • فإن هذا قد يعرض قيمة الاوراق المالية لتقلبات عنيفة • التالى عدم استقرار أسعار تلك الاوراق • مما قد يؤدى فى النهاية الى احتمال التعرض لخسائر •



### خامسا : سياسة أسعار الفائدة :

يقضى القانون بأن يحدد مجلس إدارة البنك المركزى المصرى أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة حسب طبيعة العمليات وأجالها . . . دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر .

وهنا فانه من الملاحظ أن هيكل اسعار الفائدة فى مصر قد اتصف بالجمود ، كما أن سعر اعادة الخصم ظل ثابتا . . . ون تغير يذكر ( باستثناء الرفع الذى تم فى سعر اعادة الخصم عام ١٩٦٢ ، وفقا لبرنامج التثبيت الاول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى آنذاك ) لفترة طويلة . الى ان بدأ البنك المركزى المصرى فى ممارسة السلطة التى خولها له القانون منذ منتصف السبعينات . فرفع سعر اعادة الخصم والقروض والسلفيات لديه الى ٦% فى عام ١٩٧٦ ، ثم الى ٨% فى عام ١٩٧٨ . (\*) كما رفع الحدود الدينا والقصى لاسعار الفائدة المدينة على التسهيلات بالعمله المصريه على النحو التالى :

| السنة (**)                  | ١٩٧٦   | ١٩٧٨    |
|-----------------------------|--------|---------|
| اسعار الفائدة المدينة (***) | ٧ - ٨% | ٩ - ١١% |

وبالاضافة الى ذلك ، فان نظره على البيانات الواردة فى الجدول رقم ( ١٠ ) لتوضح لنا تطور أسعار الفائدة الدائنة على الودائع بأجلها المختلفة فى الاقتصاد المصرى بدأ من منتصف السبعينات . ذلك التطور الذى يظهر اتباع البنك المركزى ابتداء من عام ١٩٧٦ لسياسة الرقع التدريجى لاسعار الفائدة الدائنة ، والتى كانت تتراوح فى اوائل عقد السبعينات بين : ١% للحسابات الجارية ، ٢.٥% لودائع التوفير ، ٣% للودائع لمدة سنة .

(\*) هذا وقد شهد عام ١٩٨٠ تعدد بيلين فى سعر اعادة الخصم ، وذلك برفعه الى ١٠% ثم الى ١١% .

(\*\*) تم رفع الحدود الدينا والقصى لاسعار الفائدة المدينة على التسهيلات بالعمله المصريه مرتين ايضا خلال عام ١٩٨٠ ، لتصبح ١٢ - ١٤% .

(\*\*\*) بالاضافة الى فوائد التأخير بواقع ١% .

ارتكازا على ما تقدم ، فانه ربما يكون ليس بخاف أن البنك المركزى المصرى فى اتباع سياسة الرفع التدريجى لاسعار الفائدة ، انما كان يسعى الى تحقيق عدد من الاهداف والعل أهمها يتمثل فى الاتى :

- أ - تشجيع الادخار المحلى . ( \* )
  - ب - احداث تناسب بين أسعار الفائدة ومعدل التضخم المرتفع .
  - ج - تقرب الاختلافات بين أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المصرية والودائع بالعملات الاجنبية .
  - د - المساهمة فى مواجهة القوى والضغط التضخمية .
- ولا شك ان استخدام سياسة رفع أسعار الفائدة بصورة تدريجية (من حيث المبدأ) يؤدى جزئيا الى تحقيق تلك الاهداف . أو بعبارة أخرى تعتبر خطوة على الطريق تجاه مواجهة مشاكل انخفاض حجم ومعدل الادخار المحلى ، عدم التناسب بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم الحالية ، اختلاف مستويات اسعار الفائدة على الودائع بالعمله المصرية والودائع بالعملات الاجنبية ، ومواجهة مشكلة التضخم .

- ومن ثم فانه لا يمكن المبالغة فى تقدير Overestimation فاعلية سياسة رفع أسعار الفائدة فى مواجهة تلك المشاكل بصفة عامة ، ومشكلة التضخم بصفة خاصة ، وذلك للأسباب الاتية :
- أ - أن اسعار الفائدة الدائنة ليست هى العامل الوحيد المؤثر على الميل للادخار وبالتالى حجم الادخار . (١٩)
  - ب - أن تغيرات أسعار الفائدة الدائنة لاتؤثر كثيرا فى حجم المدخرات العامة : أى مدخرات القطاع العام والقطاع الحكومى .

---

( \* ) جدير بالذكر انه اتخذت خطوات أخرى فى طريق تشجيع وتنمية المدخرات المحلية ، منها على سبيل المثال - ما تقرر من اغفاء الفوائد على الودائع المصرفية والاوعية الادخارية الجديدة من الضريبة على ايراد القيم المنقولة وملحقاتها ، وأيضا من معظم الضرائب الأخرى . (٢٠)



ج - أن رفع أسعار الفائدة المدينة لا يؤثر على رقم القروض المصرفية \* وخاصة قروض القطاع العام والحكومي \* ذلك لانها ليست بحكومة بأسعار الفائدة السائدة \* من ناحية وليس أدل على ذلك من ان رفع أسعار الفائدة لم يمتد الى التسهيلات الطائلة التي تحصل عليها الحكومة في صورة أذون خزائنة وقروض على المكشوف (\*) ومن ناحية أخرى فان القطاع العام وقطاع الحكومة ملتزم بتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة القومية \* ومن ثم فان رفع أسعار الفائدة المدينة على تسهيلات وقروضه لا يؤثر كثيرا \*

د - أن رفع أسعار الفائدة الدائنة لا تعوض المدخرين التخفيض في القوة الشرائية للنقود \* الذي يحدثه التضخم \* طالما أن هناك اختلاف بين مستوى أسعار الفائدة الدائنة ومعدل التضخم \*

هـ - لا يمكن الاستمرار في رفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة وسريعة \* تحقيقا لاحداث التناسب المنشود بين مستوى أسعار الفائدة ومعدلات التضخم \* والا انقلب الحال ويصبح رفع سعر الفائدة ضمن القوى المولدة للتضخم \* وبالتالي أحد اجزاء اللولب التضخمي . اذ أن رفع أسعار الفائدة الدائنة يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقتراض المحلي \* وبالتالي تكلفة رأس المال فتكالبف الانتاج \* فمستوى الاسعار \*

و - لا يمكن الاعتماد فقط على رفع أسعار الفائدة الدائنة على الودائع بالعملة المصرية \* تحقيقا للتقريب المنشود بين مستويات اسعار الفائدة اعلى تلك الودائع \* والودائع بالعملات الاجنبية \* وبالتالي لمواجهة عدد من المشاكل الخطيرة المترتبة على هذا الاختلاف \* والتي يتمثل أهمها في تغذية السوق السوداء للعملات الاجنبية بقوى طلب جديدة تتشكل من تحول بعض أصحاب الودائع بالعملة المصرية الى اصحاب ودايع بالعملات الاجنبية للاستفادة من الفروق في أسعار الفائدة \* الامر الذي يسردي

(\*) الامر الذي دعى البنك المركزي المصري في تقريره لمجلس الشعب عام ١٩٧٩ \* الى المطالبة بحق رفع اسعار فائدة تلك التسهيلات \* لعل ذلك يكون حافزا للحكومة لترشيد انفاقها العام \*

بالتالى الى احتمال انخفاض رقم الودائع بالعملة المصرية والى احتمال مزيد من انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، نظرا لارتفاع اسعار العملات الاجنبية ( وخاصة الدولار الامريكى ) فى تلك السوق .

وبالاضافة الى ذلك ، فانه لو تصورنا جد لا أن سياسة رفع أسعار الفائدة الدائنة على الودائع بالعملة المصرية ادت الى تحقيق تساوى بينها وبين أسعار الفائدة الدائنة على الودائع بالعملات الاجنبية ، فان ذلك يضعنا أمام أحد احتمالين هما :

الاحتمال الاول : هو قبول وتقبل السوق المصرية لاسعار الفائدة المرتفعة . وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى مزيد من ارتفاع معدلات التضخم ، على النحو السالف توضيحه .

الاحتمال الثانى : هو عدم قبول وتقبل السوق المصرية لتلك الاسعار المرتفعة للفائدة ، الامر الذى يعكس نفسه فى توافر ودائع عاطلة لدى البنوك لاستطيع استخدامها فى السوق المحلى ، نظرا لارتفاع اسعار الفائدة .

والواقع أن هذا هو ما حدث فى الاقتصاد المصرى بالنسبة للودائع بالعملات الاجنبية ، ذلك أن معظم البنوك ( سواء بنوك القطاع العام أو البنوك الاجنبية ) حولت معظم ودائعها بالعملات الاجنبية الى الخارج . ( ٢١ )



### سادسا : سياسة أسعار المصرف :

لقد أقدمت السلطات النقدية في مصر لمواجهة مشكلة قصور موارد النقد الاجنبى الى اتخاذ العديد من الاجراءات ابتداء من ١٩٦٨ ، لعل أهمها تمثل في الاتى : (٢٢)  
الاول : منح تيسيرات نقدية تستهدف تجميع مدخرات المصريين العاملين في الخارج على أساس علاوة نسبتها ٣٥ % ، وذلك بموجب القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ .

الثانى : رفع العلاوة المشار اليها من ٣٥ % الى ٥٠ % ، وذلك اعتبارا من مايو ١٩٧٢ ، ثم الى ٥٨ % فى مارس ١٩٧٣ .

الثالث : الاستعاضة عن نظام أسعار الصرف التشجيعية الثابتة للعملات الاجنبية ، بنظام آخر يحدد نسبة للعلاوة تضاف الى أسعار الصرف التى يعلنها البنك المركزى المصرى وذلك نتيجة لتقلب قيم العملات الرئيسية فى أسواق الصرف العالميه ، ولكى تتمشى الاسعار التشجيعية صعودا أو هبوطا مع أسعار الصرف الرسمية .

الرابع : انشاء السوق الموازي للنقد ، اعتبارا من ١/٩/١٩٧٣ ، والتى يكون التعامل فيها عن طريق البنوك التجارية التى يحدد ها البنك المركزى ، وعلى اساس سعر تشجيعى لشراء العملات الاجنبية معادل لا لسعر الصرف الرسمى المعلن من البنك المركزى لشراء كل عملة مضافا اليه علاوة بنسبة ٥٠ % من هذا السعر الرسمى ، وسعر تشجيعى للبيع بما يعادل سعر الشراء بمعدل الصرف الرسمى مضافا اليه علاوة بنسبة ٥٥ % ، على ان يوزع الفرق بين سعر الشراء والبيع مناصفة بين البنك لتجارى الذى يقوم بعمليات البيع والشراء وحساب أرباح عمليات النقد ، على أن يضع البنك المركزى قواعد توزيع واستخدام حصيلة هذه الفروق (\*)

(\*) من الواضح ان السوق الموازنه ( طبقا لقرارات انشائها وتنظيمها ) لاتعدو وأن تكون سوق شبه رسمية وليست سوق حر ، اذ أن أسعار الصرف تتحدد بقرار ادارى بمعرفة البنك المركزى المصرى وتحت اشرافه عن طريق تحديد سعر رسمى للمعاملات الاساسية ، وسعر تشجيعى للمعاملات الاخرى .

الخامس : صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن إعادة تنظيم التعامل في النقد الاجنبى، وذلك بعد أن اتسع نطاق محاولات تطوير أحكام قانون تنظيم الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من خلال القرارات الوزارية المتتالية لتطوير السوق الموازية. ولعل أهم الاسس التى يركز عليها ، تتمثل فى :

- أ - منح الحرية لكل شخص طبيعى أو معنوى للاحتفاظ بما يؤول اليه أو يملكه من نقد أجنبى والتصرف فيه سواء بالتحويل للداخل أو الخارج ، شريطة أن يكون ذلك عن طريق المصارف وغيرها من الجهات المعتمدة رسميا .
- ب - أجاز احتفاظ بعض الجهات والوحدات الحكومية بالنقد الاجنبى الذى تحصل عليه .
- ج - أجاز قيام المصارف المعتمدة ( سواء الوطنيه أو الاجنبيه ) باية عملية من عمليات النقد الاجنبى ، بما فى ذلك قبول الودائع والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية بالنسبه لما تحوزه من أرصده النقد الاجنبى .
- د - منع دخول وخروج النقد المصرى .

السادس : صدور عدد من القرارات الهامه فى هذا الشأن ، والتى تتمثل بصفه رئيسيه فى :

- أ - زيادة العلاوة التشجيعية من ٥٠% الى ٦٥% ثم الى ٧٤% فى عام ١٩٧٦ .
- ب - مد سعر الصرف التشجيعى ليشمل جميع المعاملات المتظوره وغير المتظوره اعتبارا من يونيو ١٩٧٨ . (\*)

(\*) لقد تم اتخاذ تلك القرارات بناء على الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى على البرنامج الثالث للتثبيت الاقتصادى .



ج - تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ، بحيث يسرى السعر الموحد على كافة المعاملات .

ويعتبر هذا القرار توسيعا لنطاق السوق الموازية تحت اسم مجمع النقد الاجنبى لدى كل من البنك المركزى المصرى والمصارف المعتمدة ، وذلك بأن تصبح السوق الرسمية لأسعار الصرف مجمعا للنقد الاجنبى لدى البنك المركزى حيث يتم التعامل خلاله بالسعر الموحد ، على أن يشمل فى نطاقه كل من : المتحصلات من رسوم المرور فى قناة السويس ، صادرات كل من القطن الخام والارز والبتترول الخام ومنتجاته ، والمتحصلات الخاصة بالالتزامات العامة للدولة - المدفوعات عن واردات السلع التموينية الاساسية ( كالقمح والدقيق والسكر ) والاسمدة والبتترول الخام ومنتجاته ، والمسدد من الالتزامات العامة للدولة .

د - توحيد سعر الصرف فى السوقين الرسمية والموازية اعتبارا من اول يناير عام ١٩٧٩ ، بحيث يسرى سعر الصرف المعمول به فى السوق الموازية اعتبارا من هذا التاريخ على جميع المعاملات بالنقد الاجنبى ، وبإستثناء اتفاقيات الدفع الثنائية التى تتم مع دول غير اعضاء فى صندوق النقد الدولى ، وكذا حسابات التصفية الخاصة باتفاقيات دفع ثنائية مع دول اعضاء فى الصندوق وتم انهاءها قبل اول يناير ١٩٧٩ .

ارتكازا على العرض السابق ، فانه من الواضح ان السلطات النقدية اتخذت ايضا خلال السبعينيات سياسة الرفع التدرجى لسعر صرف العملات الاجنبية بالنسبة للجنيه المصرى ، أو سياسة التخفيض التدرجى فى قيمة الجنيه المصرى ، هذا بالإضافة الى سياسة التطبيق التدرجى لسعر الصرف التشجيعى ( أى المرتفع ) للعملات الاجنبية فى مقابل الجنيه المصرى على معاملات معينة ، اختلفت أنواعها ونطاقها خلال سنوات السبعينيات ، الى أن امتد سعر الصرف التشجيعى ليشمل جميع المعاملات المنظورة وغير المنظورة اعتبارا من يونيو ١٩٧٨ ، ثم توحيد سعر الصرف فى السوقين الرسميه والموازية على جميع المعاملات ، اعتبارا من اول يناير

١٩٧٨ .

ولا شك فى أن السلطات النقدية كانت تسعى من وراء سياسة أسعار الصرف هذه التى طبقت خلال السبعينات الى مواجهة مشكلة القصور فى موارد النقد الاجنبى التى عانى منها الاقتصاد المصرى فى الفترة الماضية ، وذلك من خلال تحقيق عدد من الاهداف ، يأتى فى مقدمتها تشجيع تحويل مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، تشجيع السياحة ، وتشجيع تدفق رأس المال الاجنبى الى البلاد .

ولسنا هنا فى مجال الافاضة فى هذا الصدد . ومن ثم فانه أين كان التقدير بالنسبة لمدى نجاح السلطات النقدية فى تحقيق تلك الاهداف ، والتى لا شك أنها حققت نجاحا كبيرا فيما يتعلق بتدفق مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ( على النحو الذى يظهره الجدول رقم ١١ فى الملحق الإحصائى ) . الا أن تلك السياسة كانت بما لا يدع مجالا للشك أحد العوامل الهامة التى أدت الى أن تأخذ القوى والضغط التضخمية أحجاما ومعدلات مرتفعة فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات . فالمعروف أنه طبقا لظروف الاقتصاد المصرى خلال السبعينات كان من المتغذر تخفيض أحجام الواردات سواء الاستهلاكية أو الانتاجية . (\*) بل كان العكس هو الصحيح ، اذ أن فترة السبعينات شهدت زيادات ضخمة فى مدفوعات الواردات مقارنة بحصيلة الصادرات فى الاقتصاد المصرى ، كما هو واضح بالجدول رقم ( ١٢ ) .

---

(\*) وهو ما يمثل من الناحية النظرية أحد الشروط الأساسية التى تزيد من فاعلية سياسته رفع أسعار الصرف للعملة الاجنبية مقابل العملة الوطنية لدولة معينة ، فى علاج العجز فى ميزانها التجارى .



جندول رقم ١٩٠

الرقم اللغوي من لائحة (١) في طرقة

في لبنان و في أقاليمه في لبنان و في أقاليمه في لبنان

في لبنان و في أقاليمه في لبنان و في أقاليمه في لبنان  
في لبنان و في أقاليمه في لبنان و في أقاليمه في لبنان  
(١٩٦١-١٩٦٢) في لبنان و في أقاليمه في لبنان

| قسم لبنان (١) في طرقة | في لبنان و في أقاليمه في لبنان | في لبنان و في أقاليمه في لبنان |      |      |      |
|-----------------------|--------------------------------|--------------------------------|------|------|------|
|                       |                                | ١٩٦١                           | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١                  | ١٩٦٢                           | ١٩٦٣                           | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |

## ٧- الملحق الإحصائي:

|      |      |      |      |      |      |
|------|------|------|------|------|------|
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |
| ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ |

(\*) تقديرات إحصائية

(\*\*) تقديرات إحصائية

(\*\*\*) تقديرات إحصائية

Annual Report 1979 of the Executive Board for the financial year

London April 30, 1979, Washington 1979, N.Y.

١٩٦١

العدد ١٩٦١ كريمة في أثر المبادئ التوجيهية

العدد ١٩٦١ كريمة في أثر المبادئ التوجيهية

العدد ١٩٦١ كريمة في أثر المبادئ التوجيهية

جدول رقم (١)

معدل تغير أسعار السلع الاستهلاكية في مجموعة الدول النامية  
الغير منتجة للبترول ، موزعة على قارات العالم الثلاث:  
أفريقيا ، آسيا وأمريكا اللاتينية ، بالإضافة الى الشرق الأوسط  
خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٨)

| معدل التغير في أسعار السلع الاستهلاكية (١) |      |      |      |      |      | مجموعة الدول النامية<br>الغير منتجة للبترول |
|--------------------------------------------|------|------|------|------|------|---------------------------------------------|
| ١٩٧٨                                       | ١٩٧٧ | ١٩٧٦ | ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ |                                             |
| ٢١,٢                                       | ٢٤,٤ | ١٧,٤ | ١٦,٤ | ١٨,٦ | ٠,٣  | ٤,٨                                         |
| ٦,٨                                        | ٩,٠  | ٠,٩  | ١١,٥ | ٢٧,٨ | ١٤,٩ | ٥,٤                                         |
| ٤٣,١                                       | ٥١,٦ | ٦٤,٤ | ٥٤,٦ | ٤٠,٩ | ٢٠,٨ | ١٥,٩                                        |
| ٢١,٧                                       | ١٩,٢ | ٢٠,٢ | ٢٠,٣ | ٢١,٨ | ١٢,٧ | ٤,٣                                         |

(\*) بالنسبة للسنة السابقة .

(\*\*) تشمل بعض الدول ذات معدل التضخم المرتفع ، مثل الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي .

(\*\*\*) لا يشمل إسرائيل ، وهي دولة ذات معدل مرتفع للتضخم .

Source: I.M.F, Annual Report 1979 of the Executive Board for the Financial year  
ended April 30, 1979, Washington 1979, P. 11.



جدول رقم (٢)  
الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال الفترة  
(١٩٥٠-١٩٦٨/٦٧) فى الاقتصاد المصرى

| البيان | السنة   | الرقم القياسى لنفقات المعيشة (١٩٣٩=١٠٠) |
|--------|---------|-----------------------------------------|
|        |         |                                         |
|        | ١٩٥٠    | ٣٠٦                                     |
|        | ١٩٥١    | —                                       |
|        | ١٩٥٢    | ٣١٧                                     |
|        | ١٩٥٣    | ٢٩٦                                     |
|        | ١٩٥٤    | ٢٨٣                                     |
|        | ١٩٥٥    | ٢٨٣                                     |
|        | ١٩٥٦    | ٢٩٧                                     |
|        | ١٩٥٧    | ٣٠٦                                     |
|        | ١٩٥٨    | ٣٠١                                     |
|        | ١٩٥٩    | ٣٠٤                                     |
|        | ١٩٦٠    | ٣٠٦                                     |
|        | ١٩٦١    | ٣٠٩                                     |
|        | ١٩٦٢    | ٢٩٦                                     |
|        | ١٩٦٣    | ٣٠٢                                     |
|        | ١٩٦٤    | ٣٣٩                                     |
|        | ١٩٦٥    | ٣٣٧                                     |
|        | ١٩٦٦    | ٣٩٤                                     |
|        | ١٩٦٧/٦٦ | ٣٩٣,٥                                   |
|        | ١٩٦٨/٦٧ | ٣٩٣,٠                                   |

المصدر: كريمة كريم ، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الاسعار فى مصر، بحث مقدم  
للمؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية  
للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص: ٣٠.

جدول رقم (٣)

تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري خلال السبعينيات

| ( القيمة بالطنين جنيه مصري )                        |        |      |      |      |      |      |      |      |       |
|-----------------------------------------------------|--------|------|------|------|------|------|------|------|-------|
| السنة                                               | البيان | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧  |
|                                                     |        | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧  |
| ١- اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥. |        | ٣٨٢٦ | ٤٠٥١ | ٤٢٢٠ | ٤٤٢٠ | ٤٥٤٨ | ٥٠٦١ | ٥٥٢١ | ٥٩٦٢  |
| ٢- اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية            |        | ٣٧٩٣ | ٢٩٥٨ | ٣١٩٦ | ٣٥١٥ | ٤١٥٤ | ٥٠٦١ | ٦١٦٤ | ٧٤٠٠  |
| ٣- اجمالي الاستهلاك                                 |        | ٤١٦  | ٤٣٢  | ٤٧٠  | ٥٠٢  | ٧٣٠  | ١٣٢٨ | ١٥٨٠ | ١٩١٠  |
| ٤- اجمالي الادخار المحلي (*)                        |        | ٢٧٩٧ | ١٦٣٤ | ١٦٧٨ | ٣٤٢٨ | ٣٨٣٢ | ٥٨٠٩ | ٨٢٧٠ | ١٢٢٣٠ |
| ٥- فجوة الموارد المحلية (٣) - (٤)                   |        | ١٣٧٣ | ٢٦٨٢ | ٢٥٧٢ | ١٨٥٢ | ١٣٢٨ | ٧٤٠٩ | ١١٧٧ | ٨٢٣٠  |
|                                                     |        | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧  |
|                                                     |        | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧  |

المصدر: أخذت سلسلة البيانات الخاصة باجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة من:

Economic Studies Unit, Recent Development in The Egyptian Economy, the Ministry of Economy, A.R.E.,  
 Cairo, Jan. 1981, P. 31

وبينات الصوف (٣) و (٤) و (٥) من: السيد عبد العزيز حجة، امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية في الدول النامية، معاشرة خاصة للوضع في مصر،  
 مذكرة رقم ١٢٦٩، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٠ هـ، ص ٢٥.

(\*) الارقام الخاصة بالادخار للفترة (٧٧ - ١٩٧٩) لا تتضمن التحويلات. أما اذا تضمنت التحويلات فان ارقام الادخار ستشير بالزيادة لتصبح ١٢٨٨، ١٢١٠ و ١٦٧٨ مليون جنيه للسنوات ١٩٧٧، ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي.



جدول رقم (٤)

تطور هيكل السيولة المحلية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات  
(القيمة بالليون جنيه مصري)

| السنة                                                                                      | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| ١- المعروض النقدي (كمية وسائل الدفع الجارية):                                              | ٧٨٣  | ٨٤٦  | ٩٨٩  | ١٣٠٥ | ١٥٠٤ | ١٨٦٣ | ٢٢٢٩ | ٢٩٤٣ | ٢٥٥٢ | ٤٢٥٤ |
| ١/١ ماضي النقد المتداول خارج البنوك:                                                       | ٥٢٥  | ٥٥٩  | ٦٣١  | ٧٧٧  | ٩٤٨  | ١١٥٦ | ١٣٨٨ | ١٧٤٩ | ٢١٨٣ | ٢٦٥٧ |
| ١/٢ / الودائع الجارية الخاصة :                                                             | ٢٥٨  | ٢٨٧  | ٣٥٨  | ٤٢٨  | ٥٥٥  | ٧٠٧  | ٨٥١  | ١١٩٤ | ١٣٦٩ | ١٦٩٧ |
| ٢- كمية وسائل الدفع المشابهة (الودائع غير الجارية الخاصة بـ ائتماع عند وقت توفير البريد) : | ٣٤٦  | ٣٢٩  | ٣٥٩  | ٤٣٢  | ٦١٧  | ٧٠٣  | ٩٤٤  | ١٣٢٢ | ١٨٤٢ | ١٦٨٠ |
| ٣- السيولة المحلية (٢+١) :                                                                 | ١١٢٩ | ١١٦٥ | ١٣٤٥ | ١٦٣٧ | ٢١٢٠ | ٢٥٦٦ | ٣٢١٣ | ٤٢٦٥ | ٥٢٩٨ | ٧٠٣٤ |
| ٤- نسبة العملة (١/١)<br>(٣)                                                                | ٠.٤٦ | ٠.٤٨ | ٠.٤٧ | ٠.٢٧ | ٠.٤٥ | ٠.٤٠ | ٠.٤٣ | ٠.٤٦ | ٠.٤٠ | ٠.٣٨ |
| ٥- نسبة المعروض النقدي على السيولة المحلية<br>(١)<br>(٢)                                   | ٠.٦٩ | ٠.٧٣ | ٠.٧٣ | ٠.٧٤ | ٠.٧١ | ٠.٧٣ | ٠.٧٠ | ٠.٦٩ | ٠.٦٦ | ٠.٦٢ |

المصدر: أخذت بيانات المعروض النقدي للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٦ من A. El-Sharkawi, High lights on the problem of Inflation in the Egyptian Economy, H.F.O. Berlin, 1979, P. 21.  
أما بيانات المعروض النقدي للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، وكذلك بيانات كمية وسائل الدفع المشابهة ، فقد أخذت من : وحدة الدراسات الاقتصادية ، دراسة عن بنوك القطاع المصارفي والاقتصاد والتجارة بالقاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣.



جدول رقم (٥)

تطوير هيكل صافي الائتمان المحلي للجهاز المصرفي في الاقتصاد المصري خلال السبعينات

| السنة                                   | ١٩٧٥                                     |           | ١٩٧٦    |        | ١٩٧٧ |        | ١٩٧٨    |        | ١٩٧٩ |        |
|-----------------------------------------|------------------------------------------|-----------|---------|--------|------|--------|---------|--------|------|--------|
|                                         | (*)                                      | (**) قيمة | (***) % | قيمة   | (*)  | قيمة   | (***) % | قيمة   | (*)  | قيمة   |
| البيان                                  | ١- صافي المطلوبات من القطاعات الحكومية . | ٢٨٤٦,٦    | ٧٢      | ٢٢٥١,٠ | ٧١   | ٣٥٨٤,٥ | ٦٧      | ٥٨٨٦,٩ | ٧٤   | ٦٩٨١,٨ |
|                                         | ٢- المدفوعات من القطاع العام             | ٦٤٥٩,٤    | ١٦      | ٨٨٤,٥  | ١٨   | ١٠٤٥,٣ | ٢٠      | ١٢٠٨,٢ | ١٥   | ١٣٨٤,٠ |
|                                         | ٣- المدفوعات من القطاع الخاص             | ٢٣٠,٠     | ٦       | ٢٥١,٢  | ٦    | ٤٢٣,٨  | ٨       | ٥٧٦,١  | ٧    | ١٠٠٠,١ |
|                                         | ٤- المطلوبات من الجمعيات التعاونية .     | ٥         | ١       | ١٠,٩   | ٢    | ٧,٦    | ١       | ٥,٦    | ١    | ١٢,١   |
|                                         | ٥- المطلوبات من البنوك المتخصصة          | ٢١١,٩     | ٥       | ١٧٩,٤  | ٣    | ٢٥٥,٧  | ٤       | ٢٣٦,٨  | ٣    | ٢٥٧,٢  |
| ٦- صافي الائتمان المحلي : المجموع الكلي |                                          | ٣٩٣٩,٤    | ١٠٠     | ٤٥٢٢,٠ | ١٠٠  | ٥٣٢٦,٩ | ١٠٠     | ٧٩١٣,٦ | ١٠٠  | ٩٦٣٥,٢ |

المصدر: البنك المركزي المصري و التقرير السنوي لأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و القاهرة

(\*) آخر ديسمير لكل عام  
 (\*\*) بالمليون جنيه مصري  
 (\*\*\*) نسبة إلى صافي الائتمان المحلي  
 (\*\*\*\*) أن دون المخرجات وأوراق مالية حكومية .



جدول رقم (٦)

( القيمة بالمليون جنيه مصري )

تطور هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية لبنوك القطاع العام التجارية  
في الاقتصاد المصري خلال السبعينيات

| السنة | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | % قيمة | % قيمة | ١٩٧٧ | % قيمة | ١٩٧٨ | % قيمة | ١٩٧٩ | % قيمة |
|-------|------|------|------|--------|--------|------|--------|------|--------|------|--------|
| ١٠٠   | ٨٨٣  | ١٠٠  | ٢٦٩٦ | ١٠٠    | ٣٠٨٩   | ١٠٠  | ٣٨٤٣   | ١٠٠  | ٤٤٠٨   | ١٠٠  | ٤٤٠٨   |
| ٣٤    | ٥٠٣  | ٥٧   | ٨٧٢  | ٤٠     | ١١٧٨   | ٤٤   | ١٣١٩   | ٤٣   | ١٥١٥   | ٣٩   | ١٥٠٥   |
| ٤٤    | ٣١٢  | ٣٥   | ١٠٧٥ | ٤٩     | ١٢١٢   | ٤٦   | ١٧٨٧   | ٤٤   | ١٧٨٧   | ٤٦   | ١٩٥٤   |
| ١٨    | ٣٢   | ٤    | ١٤٢  | ٦      | ١٤٤    | ٥    | ٣٢٥    | ١٠   | ٤٢٨    | ١١   | ٢٩٨    |
| ٣     | ٣٦   | ٤    | ٩٢   | ٥      | ١١٢    | ٥    | ١١٣    | ٣    | ١١٣    | ٣    | ١٥١    |
| ١٠٠   | ٨٨٣  | ١٠٠  | ٢٦٤٦ | ١٠٠    | ٣٠٨٩   | ١٠٠  | ٣٨٤٣   | ١٠٠  | ٤٤٠٨   | ١٠٠  | ٤٤٠٨   |
| ١٠٠   | ١٥٤  | ١٧,٤ | ١٦,٤ | ١١٦    | ٤٨٨    | ٥٥٠  | ٢٢,٣   | ٨٤٦  | ٢٧,٤   | ٩٢٧  | ٢٤,٤   |
| ٢٥,٦  | ١٤٥  | ١٦,٤ | ١١٦  | ٦١٦    | ٢٨,٢   | ٦٠٩  | ٢٣,٠   | ٥٦١  | ١٨,٢   | ١٦,٢ | ١٢٥٦   |
| ٢٨,٥  | ٣٩   | ٤,٤  | ٩٦   | ٤,٤    | ١٧٨    | ١٧٨  | ٢٥٣    | ٨,٣  | ٢٥٣    | ٦,٦  | ٢٣٩    |
| ٢١,٩  | ٣٤٤  | ٣٨,٣ | ٣٨,٣ | ١٢١٦   | ٥٥,٠   | ١٣٥٦ | ١٦٧٨   | ٥٤,٠ | ٢٢١٤   | ٢٢,٣ | ٢٧٥٢   |
| ٢١,٩  | ٣٤٤  | ٣٨,٣ | ٣٨,٣ | ١٢١٦   | ٥٥,٠   | ١٣٥٦ | ١٦٧٨   | ٥٤,٠ | ٢٢١٤   | ٢٢,٣ | ٢٧٥٢   |

البيانات

١- اجمالي التسهيلات الائتمانية المحلية  
موزعة على حسب القطاعات المختلفة:

١/١ قطاع الخدمات العام :

٢/١ قطاع الاعمال العام :

٣/١ قطاع الاعمال الخاص والتعاونيات

٤/١ القطاع المعامل

٢- اجمالي التسهيلات الائتمانية المحلية

موزعة على حسب الانشطة الاقتصادية

١/٢ الزراعة

٢/٢ الصناعة

٣/٢ التجارة

٤/٢ الخدمات

المجموع الكلي

تابع جدول رقم (١)  
تطور هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية لبنوك القطاع العام التجارية في الاقتصاد  
المصري خلال السبعينيات

| السنة               | ١٩٧٠ |      | ١٩٧٥ |      | ١٩٧٦ |      | ١٩٧٧ |      | ١٩٧٨ |      | ١٩٧٩ |      |
|---------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
|                     | قيمة | %    | قيمة | %    | قيمة | %    | قيمة | %    | قيمة | %    | قيمة | %    |
| - تسهيلات غير موزعة | ٥٣٩  | ٦١,٧ | ٩٦٤  | ٤٥,٠ | ١٢٩٥ | ٤٩,٤ | ١٤١١ | ٤٢,٧ | ١٦٢٨ | ٤٢,٧ | ١٦٥٦ | ٣٨,١ |
| قطاع الخدمات العام  | ٥٠٣  | ٥٦,٩ | ٨٧٢  | ٤٠,٠ | ١١٧٨ | ٤٤,٥ | ١٣١٩ | ٤٣,٠ | ١٥١٥ | ٣٩,١ | ١٥٠٥ | ٣٤,٠ |
| القطاع العالي       | ٣٦   | ٤,٨  | ٩٢   | ٥,٠  | ١١٢  | ٤,٩  | ٩٢   | ٣,٠  | ١١٣  | ٣,٦  | ١٥١  | ٤,١  |

المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٣ - ٤٤

(\*) تتضمن القروض والسلفيات + الاوراق المضمونة + أرصدة الكيانات المرسله للبرتوستر + الديون المشكوك في تحصيلها ولم تستطع  
بعد، و لا تتضمن التسهيلات الممنوحة للعالم الخارجى.



جدول رقم (٧)  
تطور هيكل الروابع بينزوك القطاع العام التجارية في الاقتصاد المصري خلال السبعينات  
(النسبة بالمليون جنيه مصري)

| السنة                         | ١٩٧٠ |     | ١٩٧٥ |     | ١٩٧٦ |     | ١٩٧٧ |     | ١٩٧٨ |     | ١٩٧٩ |     |
|-------------------------------|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|
|                               | قيمة | %   | قيمة | %   | قيمة | %   | قيمة | %   | قيمة | %   | قيمة | %   |
| ١ - الروابع بالمئة المحلية:   | ٧٤٦  | ١٠٠ | ١٤٦٥ | ١٠٠ | ١٦٥٦ | ١٠٠ | ٢٠٢٤ | ١٠٠ | ٢٥٤٠ | ١٠٠ | ٣٥١٤ | ١٠٠ |
|                               | ٣٥٤  | ٤٨  | ٨٢٠  | ٥٦  | ٨٩٩  | ٥٦  | ١١١٧ | ٥٥  | ١٣١٦ | ٥٢  | ١٨٢٥ | ٥٢  |
|                               | ٣٠١  | ٤٠  | ٤٢٠  | ٢٩  | ٤٦٦  | ٢٩  | ٥٢١  | ١٦  | ٧٥٠  | ٢٩  | ١١٠١ | ٣١  |
|                               | ٨٤   | ١١  | ٢٠٧  | ١٤  | ٢٥٨  | ١٦  | ٣٢٣  | ١٦  | ٤٣٠  | ١٧  | ٥٣٠  | ١٥  |
| ٢ - الروابع بالعملة الأجنبية: | ٧    | ١   | ١٨   | ١   | ٣٣   | ٢   | ٦٣   | ٣   | ٣٤   | ٢   | ٤٨   | ٢   |
|                               | ٢٧   | ١٠٠ | ٢٣٩  | ١٠٠ | ٣٧٤  | ١٠٠ | ٨٦٥  | ١٠٠ | ١٢٤٩ | ١٠٠ | ١٦٠٥ | ١٠٠ |
|                               | ١٠   | ٣٧  | ١١٧  | ٤٩  | ٢٦٦  | ٥٦  | ٥١٩  | ٦٠  | ٧٤٧  | ٦٠  | ١٢١٦ | ٧٦  |
|                               | ١٧   | ٦٣  | ١٢٢  | ٥١  | ٢٠٨  | ٣٤  | ٣٤٦  | ٤٠  | ٥٠٢  | ٤٠  | ٣٩٠  | ٢٤  |
| ٣ - اجمالي الروابع (٢+١)      | ٧٧٣  | -   | ١٧٤٠ | -   | ٢١٣٠ | -   | ٢٨٨٩ | -   | ٣٧٨٩ | -   | ٥١٢٠ | -   |

المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٥.

جدول رقم (٨)

حجم فائض المعروض النقدي أو الفجوة التضخمية النقدية في الاقتصاد المصري خلال السبعينيات

| السنوات<br>الينسود                                                     | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ |
|------------------------------------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| ١ - إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ (٧)                | ٣٨٣٦ | ٤٠٥١ | ٤٢٢٠ | ٤٤٢٠ | ٤٥٤٨ | ٥٠٦١ | ٥٥٢١ | ٥٩٠٢ | ٦٥٣٢ | ٧٠٦٥ |
| ٢ - مقدار التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (٥٦)  | -    | ٢٢٥  | ١٦٩  | ٢٠٠  | ١٢٨  | ٥١٣  | ٤٦٠  | ٢٨٦  | ٦٢٥  | ٥٣٣  |
| ٣ - إجمالي المعروض النقدي (١١)                                         | ٧٨٣  | ٨٤٦  | ٩٨٩  | ١٢٠٥ | ١٥٠٣ | ١٨٦٣ | ٢٢٣٩ | ٢٩٤٣ | ٣٥٥٢ | ٤٣٥٤ |
| ٤ - مقدار التغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي (١١)                  | -    | ٦٣   | ١٤٣  | ٢١٦  | ٢٩٨  | ٣٦٥  | ٣٧٦  | ٧٠٤  | ٦٠٩  | ٨٠٢  |
| ٥ - $\frac{(١١)}{(١)}$ و $\frac{(١١)}{(١)}$ (٣)                        | -    | ١٢١  | ٢٣   | ٢٧   | ٣٣   | ٣٢٢  | ٤٠   | ٥٠   | ٣٥٤  | ٨٦٧  |
| ٦ - $\frac{(١١)}{(١)} \cdot ٥٧$ و $\frac{(١١)}{(١)} \cdot ٥٧$ (٢)      | -    | ٤٧   | ٣٩   | ٣٤   | ٤٢   | ١٩٠  | ٣٨٤  | ١٩٣  | ٣٣٧  | ٣٣٠  |
| ٧ - $G_M = (٦) - (٤)$ فائض المعروض النقدي و أو الفجوة التضخمية النقدية | -    | ١٦   | ٣٠٤  | ١٦٢  | ٢٥٦  | ١٧٠  | ١٩٢  | ٥١١  | ٢٧٢  | ٤٧٢  |

المصدر : تم أعداد الحسابات بناءً على الجدول رقم (٢) و (٣) بالملحق الإحصائي للدراسة .



٦١ ...  
 جدول رقم (٩)  
 معاملات الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري  
 خلال السبعينيات

| السنة                                                                     | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ |
|---------------------------------------------------------------------------|------|------|------|------|------|
| البيان                                                                    |      |      |      |      |      |
| ١ - معدل التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ | ١١٣  | ٩١   | ٧٠   | ١٠٦  | ٨٢   |
| ٢ - معدل التغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي                           | ٢٤٠  | ٢٠٢  | ٣١٤  | ٢٠٧  | ٢٢١  |
| ٣ - معدل التغير السنوي في صافي الائتمان المحلي                            | -    | ١٦٢  | ١٦٤  | ٤٨٥  | ٢١٧  |
| ٤ - معامل الاستقرار النقدي                                                | ٢١   | ٢٢   | ٤٥   | ٢٠   | ٢٨   |
| ٥ - معامل الاستقرار النقدي                                                | -    | ١٨   | ٢٣   | ٤٦   | ٢٦   |

المصدر: تم إعداد الحسابات بناءً على البيانات المتاحة في الجدول السابق بالملحق الإحصائي للدراسة.

جدول رقم (١٠)  
تطور هيكل أسعار الفائدة الدائنة فى الاقتصاد  
المصرى خلال السبعينات

فى المائه (%)

| ١٩٨٠              |                  | ١٩٧٨      | ١٩٧٦              |                 | السنة | البيان                             |
|-------------------|------------------|-----------|-------------------|-----------------|-------|------------------------------------|
| التعديل<br>الثانى | التعديل<br>الاول |           | أشخاص<br>اعتبارية | أشخاص<br>طبيعية |       |                                    |
| (*)               | (*)              | بدون فضاء |                   |                 |       | الودائع الجارية                    |
| ٤ر                | ٤ر               |           |                   |                 |       | ودائع لاجل ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم   |
| (**)              | (**)             | ٤ر        | ٢ر                | ٢ر              |       | ودائع لاجل ١٥ يوم وأقل من شهر      |
| ٥ر                | ٥ر               | ٤ر        | ٢ر                | ٣ر              |       | ودائع لاجل شهر وأقل من ٣ شهور      |
| ٦ر                | ٦ر               | ٥ر        | ٣ر                | ٤ر              |       | ودائع لاجل ٣ شهور وأقل من ٦ شهور   |
| ٧ر                | ٧ر               | ٦ر        | ٣ر                | ٤ر              |       | ودائع لاجل ٦ شهور وأقل من سنة      |
| ٨ر                | ٧ر               | ٦ر        | ٤ر                | ٥ر              |       | ودائع لاجل سنة وأقل من سنتين       |
| ٩ر                | ٨ر               | ٧ر        |                   |                 |       | ودائع لاجل سنتين وأقل من ٣ سنوات   |
| ١٠ر               | ٩ر               |           |                   |                 |       | ودائع لاجل ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات |
| ١٠ر               | ٩ر               |           |                   |                 |       | ودائع لاجل خمس سنوات               |
| ٨ر                | ٧ر               | ٥ر        |                   | ٤ر              |       | ودائع التوفير                      |

المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية ، دراسة عن بنوك القطاع العام ، مرجع سابق ، ص ٤٩٠

(\*) بحد أدنى ١٠٠.٠٠٠ جنية مصرى

(\*\*) بحد أدنى ٥٠.٠٠٠ " "



جدول رقم (١١)

تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج  
خلال السبعينيات

| السنة | تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالمليون دولار | قيمة | %     |
|-------|--------------------------------------------------|------|-------|
| ١٩٧٤  | ١٨٩                                              |      | -     |
| ١٩٧٥  | ٣٦٦                                              |      | ٩٣,٦  |
| ١٩٧٦  | ٧٥٥                                              |      | ١٠٦,٣ |
| ١٩٧٧  | ٨٩٤                                              |      | ١٨,٤  |
| ١٩٧٨  | ١٧٦١                                             |      | ٩٧,٠  |
| ١٩٧٩  | ١٩٥٠                                             |      | ١٠,٧  |

المصدر :

World Bank, ARE : Recent Economic Development and External Capital Requirements, Report No. 2738 ECT , Nov . 1979, pp.

33-34 .

جدول رقم (١٢)

تطور الصادرات والواردات المنظورة  
بالاسعار الجارية في الاقتصاد المصرى خلال  
السبعينات

( القيمة بالمليون جنية مهنرى )

| السنة   | حصيلة الصادرات | مدفوعات الواردات |
|---------|----------------|------------------|
| ١٩٧٠/٦٩ | ٣٤٨,٠          | ٤٧٣,١            |
| ١٩٧١/٧٠ | ٣٥٨,٠          | ٥٣١,٠            |
| ١٩٧٢/٧١ | ٣٦٤,٧          | ٥٥٥,٩            |
| ١٩٧٣    | ٣٩٦,٣          | ٦٢٢,٣            |
| ١٩٧٤    | ٦٥٣,٩          | ١٢٥٢,٨           |
| ١٩٧٥    | ٦١٢,٨          | ١٦٩١,١           |
| ١٩٧٦    | ٦٢٩,٧          | ١٦٤٦,٢           |
| ١٩٧٧    | ٧٧٩,٦          | ١٧٦٦,٠           |
| ١٩٧٨    | ٨٦٧,٨          | ٢٤٩٤,٤           |
| ١٩٧٩    | ٩٢٩,٠          | ٢٨١٠,٧           |

المصدر :

السيد عبد العزيز دوحيه ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .





(١) يشير التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٧٩ الى أن مجموعة الدول النامية قد عانت خلال السبعينات من مشكلة التضخم بصورة ملحوظة ، أنظر الجدول رقم (١) فى الملحق الإحصائى .

(٢) أنظر فى هذا الخصوص : أحمد سعيد دويدار ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاد بـ بين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص : ١ - ٩ .

(٣) فى السواق فان الطبيعة الذاتية لمشكلة أو ظاهرة التضخم تختلف باختلاف :

— نوع النظام الاجتماعى والاقتصادى المطبق . فعلى سبيل المثال فان التضخم يعكس نفسه فى صورة انفجار سعري فى الدول الرأسمالية التى تقوم على أسلوب آليات السوق ، بينما فى الدول الاشتراكية التى تقوم على أسلوب التخطيط المركزى الشامس ، فانه يعبر عن نفسه فى شكل مقنع أو مكبوت ، مثل زيادة رقم الدعم فى ميزانية الدولة ، تناقص مستوى الاحتياطات والمخزون السلعى — السوق السوداء فى بعض أنواع السلع .

— مرحلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى . فالقوى الكامنة وراء الضغوط التضخمية فى دول العالم الثالث ( الدول النامية ) تختلف عن تلك القوى فى دول العالم الأول والثانى ( الدول المتقدمة ) . فبينما ترجع القوى والضغوط التضخمية فى دول العالم الثالث أساسا الى اختلالات هيكلية . نجد أنها فى الدول المتقدمة ترجع أساسا الى اختلالات وظيفية .

أنظر للتفصيل :



- Z. Eedorowicz, Finances Within the process of Balanced Growth in the Socialist Economy. Institute of International Finance. Le Haye, 1968, and, B. Mino, on the symptpms of Inflation in Socialist Economy, The Centeal school of Planning and Statistics, warsaw 1967 and M. Friedman, Inflation. Causes and Consequences, Asia Publich- ing House, Bombay, 1962 and B. Hansen, A Study in the theory of Inflation, Georce Allen and Unvin, London, 1959.

٤- أنظر:

- M. Friedman, Op. Cit, P. 17, and B. Hansen, Op. Cit, PP. 1-2, and J, Dvesenberry: The Mechanics of Inflation, The Review of Economeice and Statistics, Vol. XXXII. 1959, P. 144.

٥- لمزيد من التفاصيل أنظر:

- E. Shaw, Financial Deeping in Economic Development, Oxford University, 1976, and R. Mckinon., Money and Capital in Economic Development , Brookings Institute , 1973.

٦- يهيد الكاتب هذا الاتجاه الحديث فى معالجة التضخم من الناحية المنهجية فى ظروف وأوضاع دول العالم الثالث . ولعله ساهم بقدر متواضع فى هذا المجال من خلال د راسته النظرية التى تم نشرها بمعهد التخطيط القومى عام ١٩٧٦ ، أنظر المؤلف ، المناهج التحليلية للتضخم (مدخل نظرى)

مذكرة رقم ١١٧١ ، معهد التخطيط القومى القاهرة ، ١٩٧٦ .

بالإضافة الى ذلك يمكن النظر أيضا :-

11. Chenery, "The Structuralist Approach to Development Policy", American Economic Review, Vol. 65, May 1975.

(٧) وهنا نجد أن بنت هانسن أشار بحق الى أن محاولة وضع تعريف جامع شامل للتضخم  
انما هو أمر يعوزه المعنى والفائدة . أنظر :

- B. Hansen, Inflation problem in small Countries, Central Bank of  
Egypt, Cairo, 1960, 1960, P. 1.

(٨) انظر : للمؤلف ، المناهج التحليلية للتضخم ( مدخل نظري ) ، المرجع الآنف الذكر

(٩) أنظر :

البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ١٩٧٧ ، مطبعة البنك المركزي ، القاهرة  
١٩٧٨ ، ص : ١٧ .

(١٠) أنظر :

- Economic Studies Unit, Recent Developments in the Egyptian  
Economy, Ministry of Economy, A.R.E., cairo, 1981, P. 31.

(١١) أنظر :

وحدة الدراسات الاقتصادية ، دراسة عن بنوك القطاع العام ، وزارة الاقتصاد والتجارة  
الخارجية والتعاون الاقتصادي ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٠ ، ص : ٥١ .



(١٢) أنظر للمؤلف :-

High Lights on the problem of Inflation in the Egyptian Economy

H.F.O., Berlin, 1979.

(١٣) انظر لمزيد من التفاصيل " المرجع السابق مباشرة

(١٤) انظر :

وحدة الدراسات الاقتصادية ، دراسة عن بنوك القطاع العام ، مرجع  
أنف الذكر ص : ١٥ .

(١٥) انظر المرجع السابق مباشرة ، ص : ١٤ .

(١٦) أنظر : أحمد سعيد دويدار ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية  
والعدالة الاجتماعية في مصر ، مرجع أنف الذكر ، ص : ٥٦ .

(١٧) أنظر :

وحدة الدراسات الاقتصادية ، دراسة عن بنوك القطاع العام ، مرجع أنف  
الذكر ، ص : ٥٣ .

(١٨) انظر : المرجع السابق مباشرة ، ص : ٥٤ .

(١٩) وهنا نجد أنفسنا نتفق مع الرأي الوارد في دراسة وحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة  
الاقتصاد المصرية عن بنوك القطاع العام ، من حيث رفض الادعاء الذي ورد في بعض  
التقارير الرسمية بأن رفع سعر الفائدة أدى الى زيادة ودائع التوفير ولأجل لدى البنوك  
التجارية بمقدار ٤٥% في سنة ١٩٧٦ و ٣٩% في سنة ١٩٧٧ و ٤٥% في سنة ١٩٧٨ ،  
اذ تمثل جانب كبير من الزيادة في التحول عن الحسابات الجارية وفي النمو الكبير في كمية  
وسائل الدفع لمواجهة متطلبات الحكومة . أنظر المرجع السابق مباشرة ص : ٥٠ .

(٢٠) لمزيد من التفصيل أنظر :

معهد التخطيط القومي ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر ،  
قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم ١٢ ، معهد التخطيط القومي ،  
القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص : ١٤٨ .

(٢١) لمزيد من التفصيل أنظر :

وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير عن سياسات الاستثمار الجديدة  
( القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ) ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية  
والتعاون الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص : ٥٩ - ٦٥ .

(٢٢) لمزيد من التفصيل أنظر :

معهد التخطيط القومي ، تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقـد  
الأجنبي وسبل ترشيدها ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر ،  
رقم ١٣ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص : ٥٦ - ٨٠ .